النهج الديمقراطي

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

ⵎⵓⵓⴷⵉ ⵓⵏⵙⵙⵓⵔⵓⵜⵉ

■ العدد : 637 ■ من 15 الى 21 يناير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الرأسمالية وتدمير البيئة

ادريس عدا:

ضيف العدد

كان مؤتمر الأطراف في البرازيل، مؤتمر خيبة الأمل لمن راهنوا منذ أول مؤتمر من نوعه في برلين سنة 1995، على هذه الالية الأممية في إنقاذ الحياة على الكوكب والبشرية من مآل كارثي محتوم...

15

جدلية النصر والهزيمة وخطر العدو الطبقي

10

عندما تتحول الأمطار إلى نقمة في المناطق المهمشة

06

09 08 07

كلمة العدد:

تعميم «عقيدة مونرو» من طرف السياسة الامبريالية الأمريكية يهدد شعوب العالم

«يا عمال العالم ويا شعوبه المضطهدة اتحدوا!»

استمرارا في غطرستها العسكرية الإمبريالية شنت الولايات المتحدة الأمريكية عدوانا عسكريا على جمهورية فنزويلا البوليفارية وقامت باختطاف رئيسها الشرعي «مادورو» وزوجته بهدف إسقاط النظام الوطني الحاكم وفرض نظام يميني فاشي تابع لها حتى تتمكن من عودة شركاتها البترولية إلى احتكار استغلال حقول نفط فينزويلا كما كان ذلك في السابق قبل وصول تشافيز للسلطة منذ 2007. ومن جهة أخرى محاولة تخويف ودفع العديد من قادة دول العالم والشعوب إلى الامتثال والخنوع خوفا من تكرار العملية ذاتها بطريقة رعاة البقر (cowboy) .

ما يجب تأكيده أن هذا النوع من العمليات العسكرية الإرهابية ليست جديدة فلها سوابق عدوانية اتجاه شعوب ودول مختلفة، وهي تفرض قانون القوة على حساب القانون الدولي القائم على علاته وهي تستهدف استعباد الشعوب وفرض نظام الأمر الواقع عليها.

إن الامبريالية الأمريكية تدرك أن صراعا اقتصاديا وتجاريا مباشرا مع الصين، أو صراعا عسكريا مباشرا مع الروس هو مخاطرة غير مضمونة العواقب، على الأقل في الوضع الراهن، قد تؤدي لا محالة إلى حرب كونية مباشرة ستكون نتائجها كارثية على الدول المشاركة فيها وعلى البشرية جمعاء. فبعد فشل حرب التجارية والجمركية، وخصوصا ضد الصين، وفشل الناتو في هزم روسيا في أوكرانيا وبعد انفضاح التحالف الأمريكي الصهيوني في عملية الإبادة للشعب الفلسطيني أمام العالم تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسليح حلفائها ومحاولة إضعاف (تخوم وأطراف) دول «البريكس» ومحيطها من الدول الضعيفة الغير النووية حتى لا تذهب بعيدا في إرادتها للتحرر الوطني وفك الارتباط مع التبعية وخصوصا العملة الأمريكية: الدولار.

إن تعميم «عقيدة مونرو» على بقية بلدان العالم (الأطماع في كندا وغرنلاند وإجرام الإبادة الجماعية في فلسطين والسودان ونيجيريا وقصة صومال-لاند وغيرها ... تدخل في هذا الإطار) أي اعتبار العالم كله الحديقة الخلفية للرأسمال المالي الاحتكاري الأمريكي بما يعيد إنتاج السياسة النازية في نهاية الثلاثينات التي اعتبرت أن الحصول على «المجال الحيوي» للرأسمال الصناعي والمالي الصاعد مسألة حيوية وضرورية باعتماد القوة الكاسحة وضدا على كل القوانين والأعراف الدولية، فانسحبت من «عصبة الأمم» للتحلل من الالتزامات القانونية الدولية وبدأت في تشكيل المحاور العسكرية السياسية للتوسع وفرض إرادتها بالقوة.

هل التاريخ يعيد نفسه؟، نعم إن التاريخ يعيد نفسه لكن في شكل ملهاة/مأساة/جنون سريالي في العصر الامبريالي الحالي ما دام يتم فيه تكرار أساليب حربية مدمرة في عصر وصلت فيه التكنولوجيا العسكرية وإنتاج الرعب العسكري مرحلة جد خطيرة تهدد بفناء البشرية وتدمير الحياة فوق كوكب الأرض.

ومن الدروس التي يجب استخلاصها من الغطرسة الإمبريالية الأمريكية:

1) أن الشعوب لا تستطيع حماية نفسها ومصالحها من أطماع الرأسمال المالي الاحتكاري بلا صراع وبدون مشروع تحرري وطني متكامل الأركان (-فكري- سياسي - اقتصادي - ثقافي - تربوي - فني - عسكري - إعلامي...) يهدف الانخراط في عملية فك الارتباط مع الامبريالية وقواعدها الطبقية والسياسية في «مجتمعات الأطراف التبعية» وهو عمل استراتيجي ينبني على برامج التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي.

2) أن هذا النضال يتطلب توفير الهيمنة السياسية والثقافية للبديل الوطني الديمقراطي الشعبي بآفاق اشتراكية تجعل الشعب/الشعوب قوة ذات عقيدة تحررية استراتيجية تبني تنظيماتها من أحزاب وجبهات شعبية وأدوات الدفاع الذاتي لحماية أمن البلاد وسيادتها وحدتها وثرواتها بشكل استراتيجي.

3) أن هذا النضال لا ينجح إلا إذا كان أمميا تضامنيا تنخرط فيه الشعوب المتطلعة للتحرر بأشكال تضامنية وتحالفية في جبهة عالمية مناهضة للإمبريالية الأمريكية وتوابعها كمهمة مركزية ورئيسية، مع التركيز في المرحلة على العدو الأكثر شراسة ضد شعوب العالم وهو الإمبريالية الأمريكية.

4) أن هذا النضال لا يمكن أن يذهب بعيدا في تحقيق التحرر إذا لم يكن نضالا وصراعا طبقيا تضطلع فيه الطبقة العاملة في بلدان «المركز» و«المحيط» بدورها السياسي المنظم في النضال الطبيعي ضد الامبريالية والاستغلال الطبقي.

5) أن بناء أممية شيوعية تبقى مهمة ثابتة في جدول أعمال الحركة الشيوعية العالمية، هذه الأممية التي عليها أن تفرض حضورها المتميز في الجبهة العالمية المناهضة للإمبريالية الأمريكية ولعربدتها في العالم وبالأساس في معمعان الصراع الطبقي الضاري للطبقة العاملة وحلفائها ضد الاستغلال والتوحش والافتراس الإمبريالي في كل مكان.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

بيان اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي في دورتها 12

• إنجاح المؤتمر الوطني السادس، ومواصلة مهمة بناء وبلترة الحزب المستقل للطبقة العاملة.

• التصدي الوحدوي للسياسات التصفوية الطبقية للنظام القائم بالبلاد.

• تعزيز التضامن الشعبي والعمالي العالمي لمناهضة الإمبريالية والصهيونية.

عقدت اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورتها الثانية عشر"دورة الفقيد الرفيق محمد اليسير" يوم الأحد 11 يناير 2026 بالرباط، تحت شعار:

"كل الجهود لإنجاح المؤتمر الوطني السادس وللتصدي الوحدوي للسياسات المخزنية".

وبعد تقديم التقريرين السياسي والمالي، والتقارير التنظيمية، وتدارس أهم مستجدات القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة على كافة المستويات تتوجه اللجنة المركزية إلى الرأي العام الوطني والدولي بما يلي:

• بلوغ النظام الرأسمالي ذروة أزمته البنيوية المتفاقمة في قلب الولايات المتحدة الأمريكية ، اقتصاديا وسياسيا، وتعميقها من خلال الارتفاع الصاروخي لنسب التضخم، والتراجع غير المسبوق لقيمة الدولار وتداوله على الصعيد الدولي، والارتفاع الجنوني للمديونية، والعمل على احتكار السوق العالمي من طرف الطغمة المالية المتنفذة بكل أساليب القوة، أمام التقدم التكنولوجي واصناعي للدول المنافسة المناهضة للتوجهات الهيمنية الأمريكية كالصين وروسيا والهند... كل ذلك يساهم في تسعير الحروب الإمبريالية على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والتجارية، وينشر الرعب في العالم ويهدد الشعوب وسيادة الدول ويقوض القوانين والمؤسسات الدولية.

• وفي هذا السياق، تقوم الإمبريالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، المتسيدة في إدارة "ترامب"، بتصعيد النعرات وإشعال فتيل الحروب المدمرة واستمرارها مثل الحرب أوكرانيا للسيطرة على المعادن النفيسة بها واستنزاف روسيا لإضعافها، والتهديد بضم كرينلاند وكندا، والعدوان العسكري على فنزويلا للسطو على النفط والذهب، والتهديد وفرض الحصار على كل من يرفض الخنوع للإملاءات الإمبريالية، من قبيل كوبا وكولومبيا والمكسيك والدنمارك وبوركينافاسو والنيجر وإيران... كتعبير عن فرض الهيمنة الإمبريالية المطلقة على العالم بالإرهاب والقوة العسكرية.

ويواكب ذلك إطلاق العنان للكيان الصهيوني لارتكاب المزيد من الجرائم الإبادية ضد الشعب الفلسطيني، واحتلال جنوب سوريا وتكريس احتلال الجولان، والاعتداء على سيادة الصومال بالاعتراف باستقلال اقليم ما يسمى ب "أرض الصومال"، والعمل على تعميم اتفاقية أبراهام على عدد من الأنظمة العربية الرجعية، وتحويل التطبيع إلى تبعية وحماية وعمالة للصهيونية (الإمارات، المغرب...) مقابل تواطؤ مكشوف وصمت مريب للمنتظم الدولي أمام هذه الغطرسة الإرهابية الصهيونية. وفي المقابل تستمر الحركات والنضالات العمالية والشعبية، سواء في بلدان المركز الإمبريالي او البلدان التابعة، في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والتغول الإمبريالي والصهيوني واستبداد الانظمة الرجعية.

وإذ تتابع اللجنة المركزية هذه التطورات الأخيرة، فإنها تعبر عما يلي:

• تضامنها ووقوفها إلى جانب الشعب الفنزويلي ضد العدوان العسكري الإمبريالي الأمريكي و من أجل حقه تقرير مصيره والسيادة على ثرواته، وتطالب بإطلاق سراح الرئيس الشرعي للبلاد نيكولاس مادورو، وزوجته سيليا، وتدعو الشعب الفنزويلي إلى الوحدة والتضامن والحفاظ على المكتسبات التاريخية للثورة البوليفارية. كما تتوجه إلى كل أحرار العالم من قوى يسارية وتقدمية وديمقراطية لتكثيف حملات التضامن الشعبي والعمالي الأممي لمناهضة الإمبريالية الأمريكية عدوة الشعوب. وفي هذا الإطار تحيي النضالات العمالية والشعبية عبر العالم ضد السياسات الرأسمالية المهددة للمكاسب العمالية في أوروبا والعالم (نضالات العمال بفرنسا وإيطاليا... والفلاحين بفرنسا وبلجيكا...).

• تنديدها باستمرار الكيان الصهيوني في مخططاته الاستعمارية الإبادية العنصرية في حق الشعب الفلسطيني بدعم من الإمبريالية الغربية وتواطؤ الرجعيات العربية عبر التطبيع وصمت وتواطؤ المنتظم الدولي، من تقتيل واغتيالات وحصار وتجويع وتهجير قسري للأهالي والتطهير العرقي بقطاع غزة في خرق سافر لاتفاق وقف إطلاق النار. كما تجدد اللجنة المركزية تضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الموحدة لمواصلة الكفاح من أجل تحرير كامل فلسطين، وإجلاء الاستيطان، ودحر الصهيونية. كما تدعم نضالات "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع" ونضالات كل أحرار العالم وتدعو إلى المزيد من النضال لإسقاط التطبيع المخزني المذل.

• استنكارها الشديد للتهديدات والتحرشات والاستفزازات الأمريكية والصهيونية ضد إيران والاعتداءات الصهيونية المتكررة على لبنان بهدف القضاء على قوى المقاومة في المنطقة والتحكم في مصيرها، واستكمال بسط السيطرة عليها. وتدعو إلى المزيد من المقاومة لإفشال المخططات الامبريالية الصهيونية بالمنطقة، والهادفة إلى تمرير مخطط "الشرق الأوسط الكبير الجديد".

• اعتبارها أن الاجتماع الثلاثي بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني والسلطات السورية، الرامي إلى تعبيد الطريق لتطبيع رسمي وأمني واستخباراتي وتجاري بين "السلطة الجديدة" الإرهابية بسوريا والكيان الصهيوني، برعاية أمريكية، يندرج ضمن خطوة تصعيد خطيرة للتطبيع الرسمي بالمنطقة العربية والمغاربية، وامتداد ل"اتفاقات أبراهام" الخيانية، في اتجاه تصفية الحق السوري في الجولان، ومعه القضية الفلسطينية، بهدف تكريس الهيمنة الأمريكية-الصهيونية المطلقة على المنطقة.

• استنكارها الشديد للحرب الدموية الإجرامية المفروضة على الشعب السوداني من طرف ميليشيات الجيش والدعم السريع، المسلحة من قبل الإمبريالية والرجعية العربية بالمنطقة، للسيطرة على ثروات البلاد، وما يواكبها من جرائم مروعة، خاصة بمنطقة الفاشر التي تتعرض لإبادة وتجويع ممنهج من طرف ميليشيات الدعم السريع. وفي هذا السياق، يقف حزب النهج الديمقراطي العمالي إلى جانب القوى الثورية والشعبية السودانية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي السوداني، في النضال من أجل بناء الدولة السودانية الوطنية الديمقراطية الشعبية العلمانية، بعيداً عن كل التدخلات الأجنبية.

• تنديدها بالتدخلات الإمبريالية والصهيونية في افريقيا لإجهاض سيرورات التحرر الوطني في بلدانها ومحاولات الإطاحة بالأنظمة الوطنية عبر الانقلابات العسكرية، كما حدث مؤخرا في بوركينافاصو، وتسعير النزاعات الحدودية والعرقية الهوياتية، كل ذلك من أجل السيطرة ونهب ثرواتها وحرمانها من تقرير مصيرها.

على المستوى الوطني، وللتصدي الوحدوي للسياسات المخزنية، تؤكد اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي ما يلي:

• إن مسلسل التطبيع الخياني للنظام المخزني مع الكيان الصهيوني، خاصة في المجالات العسكرية والاستخباراتية، قد تعمق بشكل خطير، وأصبح النظام يستقوي به لضرب حقوق ومكتسبات الشعب، وتثبيت أركان سياساته الرجعية داخليا، والمقايضة بمصير الشعب المغربي عبر تفويت الأراضي والاستثمارات والمصالح الاستراتيجية للشركات الصهيونية، بما يفضي إلى الهيمنة على الأراضي العقارية والفلاحية والملاحة والصيد البحري والطاقات المتجددة، وما يترتب عن ذلك من استعمار جديد. وتحذر اللجنة المركزية من خطورة التطبيع، وتؤكد استعدادها الكامل للنضال إلى جانب القوى المناضلة لإسقاطه.

• رفضها لخيارات الدولة المخزنية الرامية إلى تمرير عدد من المشاريع والقوانين الخطيرة، من ضمنها القانون التنظيمي للانتخابات، في ضرب صارخ لحرية التعبير والاختلاف. وتؤكد أن حزبنا لن يساهم في بيع الأوهام للشعب المغربي، ولن يشارك في أي عملية مفبركة تنتج نفس المؤسسات الفاقدة للشرعية الشعبية، تحت وصاية وزارة الداخلية وفي ظل دستور ممنوح وقوانين رجعية واستمرار القمع السياسي. وتدعو مناضلات ومناضلي الحزب إلى مواصلة النضال الشعبي والعمالي بروح وحدوية للتصدي للسياسات الطبقية للنظام المخزني.

• دعمها المطلق للنضالات العمالية، ونضالات الفلاحين الفقراء، وعموم الكادحين عبر ربوع الوطن (عمال/ات سيكوم- سيكوميك، عمال/ات النسيج بطنجة، نضالات الفلاحين وكادحي المدن والمناطق المهمشة والموظفين بجميع فئاتهم ...).

• تسجيلها انفضاح زيف شعارات "الدولة الاجتماعية" "التنمية البشرية" والمغرب الصاعد" بفعل الفيضانات الأخيرة بآسفي وبعدد من المدن والمناطق المغربية، وانهيار البنايات بالرشيدية وفاس والدار البيضاء . هذه الكوارث التي أودت بحياة العشرات من المواطنين/ات، إلى جانب التملص من معاناة المتضررين من زلزال الحوز ومعاناة سكان المناطق الجبلية المحاصرين بالثلوج وتدهور البنيات والتجهيزات التحتية والخدمات العمومية وخصوصا الصحية والتعليمية، الشيء الذي يبين سياسة الإهمال وسوء التدبير وحجم الفساد المستشري في دواليب الدولة مركزيا وجهويا ومحليا، في مقابل تبديد المال العام في مشاريع ضخمة غير منتجة لتزيين الواجهة، لا يستفيد منها الشعب المغربي بل تستفيد منها الأقلية الطبقية الحاكمة، مما يستدعي تقوية النضال الجماهيري العمالي والشعبي لإسقاط الفساد والاستبداد وتحقيق النظام الوطني الديمقراطي الشعبي الضامن لكرامة وحرية وسيادة الشعب المغربي.

• إدانتها لاستمرار النظام المخزني في هجومه على الحريات العامة عبر حملات القمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية في حق المناضلين/ات السياسيين/ات والنقابيين/ات والحقوقيين/ات والمدونين والفنانين والصحفيين والنشطاء المستقلين (اعتقال الأستاذة نزهة ماجدي، محاكمة سعيدة العلمي، المتابعات في صفوف الطلبة والمعطلين والعمال والنقابيين...). وفي هذا السياق، يدعو حزب النهج الديمقراطي العمالي عموم المناضلين/ات وكل الأحرار والحرائر ببلادنا إلى تكثيف وتصعيد النضال من أجل فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.

• مساندتها لنضالات الحركة الطلابية في إطار أوطم بمختلف المواقع الجامعية والحركة النقابية المناضلة ، لمواجهة القانون التخريبي 59/24، وقانون التعليم المدرسي 59.21 ودعمها اللامشروط لمعارك الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بصفة خاصة وحركة المعطلين بصفة عامة ومنهم المعطلين المضربين عن الطعام بقصبة تادلة، وتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن أوضاعهم النفسية والصحية، وتطالب بفتح حوار جاد ومسؤول معهم بدل المقاربة القمعية، والاستجابة لمطالبهم المشروعة في الشغل القار والعيش الكريم.

• تأكيدها على النضال الوحدوي عبر بناء جبهات للنضال الشعبي وتقوية التنظيمات الجماهيرية المستقلة لتحقيق مطالب وتطلعات الشعب المغربي في الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

• استنكارها إستمرار النظام المخزني في التضييق على حزبنا وحرمان فروعه من وصولات الايداع القانونية والمنع من استعمال القاعات العمومية لتنظيم أنشطته السياسية والإشعاعية في ضرب صارخ للحريات الديمقراطية، وتؤكد الإستعداد الكامل للحزب لخوض المعارك إلى جانب باقي التنظيمات المناضلة ضحايا المنع والحصاروالتضييق لفرض الحق في التنظيم وحرية التعبير.

وفي إطار التحضير للمؤتمر الوطني السادس للحزب تؤكد اللجنة المركزية على مواصلة سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وتشيد بالانخراط القوي والجاد للأطر الحزبية في دينامية التحضير للمؤتمر الوطني المزمع عقده في اواخر شهر يوليوز 2026 وفي النضال الميداني في مختلف واجهات النضال الجماهيري.

اللجنة المركزية في دورتها 12
الرباط، في 11 يناير

النهج الديمقراطي
قضايا عمالية وحقوقية
لا بديل عن المقاومة الشعبية
3
■ العدد : 637
■ من 15 الى 21 يناير 2026
annahjad@gmail.com

حزب النهج الديمقراطي العمالي يخلد رأس السنة الأمازيغية 2976

يتقدم حزب النهج الديمقراطي العمالي بأحر التهاني للشعب المغربي ولكل الأمازغيات والأمازغيين بجميع أقطار العالم بمناسبة السنة الأمازيغية الجديدة «ايض أوسكاس» 2976

إن تخليد ذكرى رأس السنة الأمازيغية «إيض يناير»2976، هو استحضار الأمازيغية كلغة وثقافة وهوية الشعب المغربي، وكقضية سياسية- طبقية، ارتبط اضطهادها تاريخيًا بتكريس دولة مخزنية طبقية، همشت الكادحين و الكادحين، خصوصًا في المناطق القروية والجبلية، ولعل أبرز تجليات هذا التهميش ما يعيشه ضحايا زلزال الأطلس منذ شتنبر 2023 والتعاطي القمعي مع نضالات تنسيقية ضحايا الزلزال ، وهو التعاطي نفسه أمام احتجاجات آيت بوكماز، آيت عباس وغيرها من احتجاجات الاطلس .

وإذ يحيي الحزب هذه المناسبة التي تم انتزاعها بالنضال خلال عدة سنوات، فإنه يؤكد أن الاضطهاد اللغوي والثقافي هو شكل من أشكال الاضطهاد الطبقي، يُستعمل لإعادة إنتاج الهيمنة الإيديولوجية للطبقات السائدة. ويعتبر أن راس السنة الامازيغية يشكل مناسبة لتعزيز الوعي الطبقي، واستحضار تقاليد التضامن الجماعي والعمل المشترك، التي تميزت بها المجتمعات الأمازيغية، وربطها بمهام المرحلة التاريخية الراهنة والمتمثلة في تحرير عمال وعاملات وكادحي وكادحات الشعب المغرب من الاستبداد والفساد.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي، انطلاقا من مرجعيته الماركسية- اللينينية، يؤكد أن تحرر الأمازيغية لا يمكن أن يتحقق في ظل دولة الاستغلال الطبقي، ولا خارج معركة التحرر الوطني والديمقراطي وبناء سلطة شعبية للكادحين، تقطع مع التبعية للإمبريالية، وتضع وسائل الإنتاج والثروات الوطنية في خدمة الشعب.

وأمام الدور المحوري للأرض ،وخاصة اراضي الجموع ، في القضية الأمازيغية ، التي نزعت من أصحابها؛ وهجروا منها؛ وسطو مافيات العقار والمعادن على أجزاء واسعة منها لاستغلالها؛ وسعيا منا لتوحيد النضال من أجل الوقف الفوري لعمليات إقبار الجوانب المشرقة للحضارة الأمازيغية وقيمها، كالديمقراطية، العدالة، الحرية، الكرامة، الإنتاج الجماعي، العيش المشترك، التضامن والتآزر. وعدم تنفيذ بنود الفصل الخامس من دستور 2011 وإعمال القانون التنظيمي رقم 26-16 المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة.

واعتبارا منا كون ما يسمى بالاعتراف الرسمي بالأمازيغية، في ظل نمط إنتاج رأسمالي تابع، لا يعدو أن يكون احتواءً إصلاحيًا بورجوازيًا، يفرغ القضية من مضمونها التحرري، ويحصرها في طابع فولكلوري وتسويقي.

فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يناضل من أجل:

- تعميم فعلي لتدريس اللغة الأمازيغية، باعتبارها حقا ديمقراطيًا للشعب، لا امتيازا ممنوحًا من الدولة؛
- ربط النضال من أجل الأمازيغية بالنضال من أجل الأرض، والماء، والشغل ومن اجل بناء مغرب ديمقراطي ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان وتحترم فيه حقوق الانسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية

حزب النهج الديمقراطي العمالي يوم 13 يناير 2026

مستشفيات الجهة الشرقية على شفا الانهيار

نقابات تحذر من كارثة صحية وتعلن تصعيدًا احتجاجيًا بوجدة

«تعيش المستشفيات العمومية بالجهة الشرقية، وعلى رأسها المركز الاستشفائي الجهوي الفارابي بوجدة، وضعًا وصفته النقابات الصحية بـ«الخطير والمقلق»، في ظل تدهور البنيات التحتية، ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، واستمرار ما اعتبرته «سوء تدبير واستخفافًا بسلامة المرضى وكرامة العاملين».

وأكدت مصادر نقابية أن ما يجري داخل المؤسسات الصحية العمومية بالجهة «لم يعد مجرد اختلالات ظرفية»، بل أصبح واقعًا يوميًا ينذر بانهيار شامل للمنظومة الصحية العمومية، محذرة من عواقب وخيمة في حال استمرار الوضع على ما هو عليه.

بنى متهالكة ومخاطر تهدد السلامة

وبحسب المعطيات التي كشفت عنها الجامعة الوطنية للصحة، فإن عددًا من البنايات الصحية بات مهددًا بالسقوط، مع تسجيل تسربات مائية خطيرة وصلت إلى الأسلاك الكهربائية، ما يشكل خطرًا مباشرًا على سلامة المرضى والأطر الصحية. كما تحدثت النقابات عن تلف معدات طبية حساسة، وخصاص مهول في الأدوية والمستلزمات الأساسية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

واعتبرت نقابة الاتحاد المغربي للشغل أن «الدفاع عن المستشفى العمومي ليس مطلبًا فئويًا، بل معركة مجتمعية تمس حق المواطنين في العلاج».

تحميل المسؤولية للوزارة والسلطات المعنية

وحملت النقابات الصحية المسؤولية المباشرة لكل من المندوب الإقليمي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بوجدة ومدير المركز الاستشفائي الجهوي، متهمة إياهما بانتهاج سياسة «الهروب إلى الأمام» وتجاهل البلاغات والاحتجاجات المتكررة، وكذا مخرجات اللقاءات الرسمية التي جمعتهم بممثلي الشغيلة الصحية، آخرها لقاء تحت إشراف المدير الجهوي للقطاع.

وأضافت النقابات أن الخطاب الرسمي الذي يصف الوضع بالمستقر «لا يعكس حقيقة ما يجري داخل المستشفيات»، معتبرة أن الحكومة والوزارة الوصية تتحملان كامل المسؤولية السياسية والإدارية عن أي كارثة محتملة.

خروقات وتسيب إداري

وفي سياق متصل، نبهت الجامعة الوطنية للصحة إلى ما وصفته بـ«الخروقات الخطيرة» المرتبطة بعدم التزام شركات المناولة التي انتهت عقودها ببنود دفاتر التحملات، في ظل غياب المراقبة والمحاسبة. كما تحدثت عن «انفلات إداري» تمثل، حسب تعبيرها، في تمرد بعض المسؤولين محليًا على التعليمات الجهوية والمركزية، وهو ما فاقم حالة الاحتقان داخل المؤسسات الصحية.

تصعيد احتجاجي في الأفق

وأمام ما اعتبرته «تعنتًا غير مسبوق»، أعلنت الجامعة الوطنية للصحة بوجدة استمرارها في البرنامج النضالي التصعيدي، من خلال تنظيم اعتصام ووقفة احتجاجية أمام مقر الولاية، سيتم تحديد تاريخهما لاحقًا بتنسيق مع الاتحاد المحلي لنقابات وجدة.

وأكدت النقابات أن أي تأخير إضافي في معالجة هذه الاختلالات «يعني مزيدًا من المخاطر على الأرواح واستمرار معاناة الأطر الصحية»، مشددة على أن الاحتجاجات ستظل مفتوحة ومتدرجة زمانيًا ومجاليًا إلى حين الاستجابة للمطالب المشروعة.

نداء للرأي العام

وفي ختام بيانها، دعت النقابات الصحية مختلف القوى التقدمية والفعاليات المدنية والمواطنين إلى الانخراط في الدفاع عن المستشفى العمومي، معتبرة أن المعركة الحالية «ليست دفاعًا عن مطالب مهنية فقط، بل عن حق دستوري في صحة عمومية تحفظ كرامة المواطن وكرامة نساء ورجال الصحة »

وجدة في 12يناير 2026

وجدة:

محاكمة معتقلي شباب جيل Z

مثل أمام المحكمة 30 معتقلًا من المجموعة الثانية المعروفة بـ مجموعة "30 شتنبر 2025"، وذلك في إطار متابعات قضائية مرتبطة بأحداث سابقة عرفتها مدينة وجدة.

•جلسة – 17 دجنبر 2025

انعقدت الجلسة الأولى يوم 17 دجنبر 2025، حيث انطلقت أطوارها ابتداءً من الساعة الثامنة مساءً واستمرت إلى حدود الساعة 23:40 ليلًا.

وخلال هذه الجلسة، استمع القاضي إلى المتهمين، قبل أن يقرر تأجيل النظر في الملف إلى غاية 7 يناير 2026.

وقد تميزت الجلسة بحضور جميع المتهمين مؤازَرين بهيئة دفاعهم، إلى جانب حضور وازن لعائلات المعتقلين وأصدقائهم، فضلًا عن مشاركةالجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوجدة و اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي تابعت أطوار المحاكمة.

•جلسة – 7 يناير 2026

استؤنفت المحاكمة يوم 7 يناير 2026، حيث انطلقت الجلسة من الساعة السادسة والنصف مساءً واستمرت إلى حدود التاسعة والنصف ليلًا تقريبًا.

وبعد استكمال الإجراءات، قررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى غاية 28 يناير 2026.

خلاصة:

تأتي هذه المحاكمات في ظل متابعة حقوقية وشعبية ملحوظة، تعكس حجم الاهتمام الذي يحظى به ملف معتقلي شباب Z بوجدة، وسط مطالب باحترام شروط المحاكمة العادلة وضمان الحقوق القانونية للمتابعين.

بوسماحة بهلول

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 14)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية ببريطانيا

الهاشمي كبدة

هيمن حضور حكومة حزب العمال، التي كانت تدعمها الاتحادات العمالية، على الحياة النقابية البريطانية في الفترة الممتدة بين سنتي 1945 و1951. وكانت منظمات الحركة النقابية البريطانية تأوي سنة 1939 6230000 منخرطا. وبلغ حجم العضوية فيها سنة 1945 8000000 عضوا، متطورا سنة 1948 إلى 9250000 منخرطا. غير أنه ليست كل التنظيمات النقابية منضوية تحت لواء مركزية مؤتمر الاتحادات العمالية، فهذا الأخير لم يبطق إلا 6575000 عاملا سنة 1945، و7540000 عاملا سنة 1947، و8026000 عاملا سنة 1952. وتواصل التمييز بين الاتحادات النقابية للقطاعات الحرفية والاتحادات النقابية للقطاعات الصناعية إضافة إلى الاتحادات النقابية الخدماتية ومن أهمها اتحاد نقابات النقل التي أسسها بيفن والذي استطاع تنقيب 1128000 عضوا(1).

تحت الضغط الثلاثي للتركيز الاقتصادي، ولنمو دور الدولة المتزايد، وللتطور التلقائي للحركة النقابية، مال عدد الاتحادات النقابية المنضوية تحت لواء مؤتمر الاتحادات العمالية نحو الانخفاض مع أن عدد المنخرطين كان في ارتفاع. وكان يعقد في شتنبر من كل سنة مؤتمر الاتحادات العمالية البريطانية لينتخب مجلسا عاما من 32 عضوا. وكان يتم تغيير الرئيس كل سنة بينما كان يظل الأمين العام قارا. وقد تولى سيترين، العامل الكهربائي السابق، منصب الأمانة العامة من سنة 1926 إلى غاية سنة 1946. وخلفه في منصبه سنة 1946 عامل الصباغة تيوسن. وعلى غرار التضامن المرصود خلال هزيمتي سنتي 1926 و1932 لما مني الإضراب العام بالفشل، ولما انهارت الحكومة الثانية لماكدونالد، ظل حزب العمال ومؤتمر الاتحادات العمالية متضامنين كذلك في انتصار 1945. ومنحت، في الحكومة التي كان يترأسها حزب العمال عقب نهاية الحرب، حقيبة وزارة الشؤون الخارجية للقائد النقابي بيفن. وكان هذا الأخير يتولى منصب وزارة الشغل في الحكومة الائتلافية ل 1940. كما أن القائد النقابي إسحاق كان قد دعي لشغل منصب وزارة الشغل(2).

كان قادة حكومة حزب العمال يبذلون جهودا للرفع من القدرة الشرائية للعمال. وكانوا يدركون ان نهاية الحرب العالمية الثانية تستوجب انفراجا، لكنهم كانوا يخشون التضخم. وفي يناير 1947، كان بوسع وزير الشغل أن يفتخر بكون 7834000 عاملا حصلوا على زيادات في الأجور بلغت 2835000 جنيه استرليني في الأسبوع، وهو ما مثل ارتفاعا بنسبة 8 % بالمقارنة مع سنة 1945، وبنسبة 65 % بالمقارنة مع سنة 1939. وبالتزامن مع ذلك، استفاد مليون عامل في سنة 1946 من تقليص الغلاف الزمني للعمل الأسبوعي بساعتين و40 دقيقة مما أدى إلى زيادة متوسط الأجر لساعة العمل بنسبة 10 % بالمقارنة مع سنة 1945 وبنسبة 68 % بالمقارنة مع سنة 1939. وتلقى القادة النقابيون برضا المنجز في مجال الحقوق الشغلية، لاسيما الرضا المعبر عنه بشأن إلغاء ابتداء من حلول 1946 «لقانون النزاعات التجارية» لسنة 1927 المقيد للحريات النقابية. وقد صرح بيفن قائلا «انتظرت هذا اليوم منذ عشرين سنة. أردت التخلص من الوصمة التي أريد إلصاقها بي كوني قائد إضراب سنة 1926»(3).

أرست حكومة أتلي برنامجا للتأميمات مطابقا لرغبة الاتحادات العمالية: بنك إنجلترا، صناعة الفحم، الطيران، السكك الحديدية ...، لكنها لم تقبل بالصيغة الثلاثية الأعضاء التي كانت تحظى بتأييد القارة الأوروبية. وكان يتعين ان يضم مجلس الفحم، الذي كان يدير المناجم الفحمية، تسعة أعضاء. ولما طالب النقابيون بالعضوية فيه، رد عليهم وزير المحروقات سينويل بأن على أعضاء المجلس ان يمثلوا مصالح الأمة، وليس المصالح الشخصية. ونص القانون الخاص بتأميم قطاعات الفحم والنقل والكهرباء على أن اختيار بعض أعضاء مجالسها يتم بناء على الخبرة التي اكتسبوها في ميدان الشغل، وليس بناء على كونهم مناديب للاتحادات العمالية. وفي ظل هذه الشروط، ولج سيترين، الأمين العام لمؤتمر الاتحادات العمالية، وإدواردز، الأمين العام للنقابة الوطنية للمنجميين، مجلس الفحم. ومن ثمة تخليا عن وظائفهما النقابية ليتوليا مهامهما الجديدة. وتم العمل بنفس المبادئ في التأميمات الأخرى. ولقد ترأس سيترين لاحقا مجلس الكهرباء(4).

اعترت إشكالات الانضباط العمالي في علاقته بالضوابط التنظيمية النقابية. فقد سجل أحيانا نفاذ الصبر لدى القواعد النقابية مما أدى إلى اندلاع إضرابات لم تنصح بها الاتحادات العمالية ولم توافق عليها مثل ما حدث مع عمال الموانئ. وكان القادة الحكوميون المسؤولون عن القطاعات الاقتصادية يضاعفون من النداءات من أجل الرفع من جهود الإنتاج. وكانوا قلقين بشأن اختفاء اللجن المختلطة للإنتاج. وكانوا يؤكدون على أنه من الضروري إقامة رقابة على التشغيل وذلك من أجل تشخيص وضعيات العاطلين عن العمل، وتوجيه اليد العاملة بشكل أفضل حتى ولو أدى ذلك إلى إعادة الترتيب المهني أو إلى نقل اليد العاملة إلى جغرافيا جديدة(5).

وفي علاقة بالمعطى أعلاه طرح سؤال مربك: هل يبقي الاقتصاد الموجه، الذي أمن به أعضاء حزب العمال، على الحريات العمالية التقليدية دون مساس؟ في ماي 1947، صرح لاوثر، رئيس الاتحاد الوطني للمنجمين، أمام حركة «غير منضبطة» قائلا: «يجب على كل عضو نقابي مخلص ان يحارب هذا الإضراب غير الرسمي. ولن نتسامح مع هذا الأخير. ويتعين على الحكومة ان تبذل كل ما في وسعها لوضع حد لهذه الهجمات الإجرامية التي تعرض الإنتاج للخطر»(6). فهل قبل العمال بهذا الانضباط النقابي المعزز بانضباط الدولة؟ كانت اتحادات نقابية مستقلة تسعى أحيانا، أمام الاتحادات النقابية المنضوية تحت لواء مؤتمر الاتحادات العمالية، إلى التنظيم في نقابات وطنية أو في مركزيات نقابية. وكان أعضاء من مؤتمر الاتحادات العمالية ومن باقي النقابات يرفضون تجديد عضويتهم. لذا فكرت النقابات العمالية في الحماية من خطر رفض التنقيب من خلال تعميم حصر أفضلية التشغيل على المنقبين فقط. وبهذا النهج كانت بريطانيا، أرض الليبرالية، ستخاطر بالتحول إلى حركة نقابية وحيدة وإجبارية. ولم يفت الليبراليين والمحافظين التركيز على هذا الاحتمال. بينما بدا أن أعضاء حزب العمال كان مترددين في الحسم في الموقف من تعددية العمل النقابي(7).

مقاربة لتأثير التيار الشيوعي في الحركة النقابية البريطانية لما بعد الحرب العالمية الثانية، وجب التسجيل أنه في بداية سنة 1948، ظفر الشيوعيون بثلاثة مناصب في الأمانات العامة للنقابات الوطنية لقطاعات المناجم والكهرباء والسباكة. وكانوا يمارسون نفوذا ملموسا على نقابات قطاعات الميكانيك والإدارة والألبسة. لكن في المجلس العام لمؤتمر الاتحادات العمالية، كانوا لا يحظون إلا بممثل واحد وهو بابوورث(a). بينما كان هورنر، الأمين العام للنقابة الوطنية لقطاع المناجم، هو من اضطلع بالزعامة الحقيقية للتوجه الشيوعي. ولقد انصب فعل الشيوعيين خصوصا على منطقتي لندن وكلايد حيث كانوا يهيمنون على الاتحادات النقابية المحلية، وكانوا يشتغلون على موضوع مناديب الأوراش الذين كانوا يلجؤون إليهم لمواجهة الأطر الرسمية للحركة النقابية(8).

غير أنه في أعقاب إضرابات نونبر ودجنبر 1947 في فرنسا، واحداث فبراير 1948 في تشيكوسلوفاكيا، كان رد فعل زعماء مؤتمر الاتحادات العمالية وحزب العمال قويا في وجه التيار الشيوعي. ففي نونبر 1948، قرر هؤلاء الشروع في فتح تحقيق حول درجة نفوذ المناضلين الشيوعيين في النقابات. وصرح تيوسن، الأمين العام لمؤتمر الاتحادات العمالية، قائلا: «صبرنا كثيرا اتجاه الشيوعيين الذين أمعنوا في ضرب جهود الإنتاج في إنجلترا كما في غيرها»(9). وأعطت دورية تعليمات دقيقة للأطر الموالية لحزب العمال لمواجهة الشيوعيين. وورد فيها بالحرف: «سيتم محاربة الاختراق الشيوعي بكل الوسائل»(10). وصارت تروج دعايات مغرضة ضد الشيوعيين، إذ كانوا يتهمون بصياغة مطالب في القطاع الصناعي بنية التحريض السياسي وبهدف التضخيم من مظلومية شغيلة هذا القطاع. كما كانوا يتهمون بالتسبب في تعطيل العمل به، ومن ثمة إفلاس مؤسساته الإنتاجية.

أسفرت الانتخابات العامة لأكتوبر 1951، عن عودة المحافظين إلى السلطة. غير أن المجلس العام لمؤتمر الاتحادات العمالية، رغم خيبة أمله، قرر مواصلة ربط علاقات طبيعية مع الحكومة القائمة. ولقد كان بالإمكان ان تندلع موجة إضرابات في مناسبات مختلفة، لكن لم يظهر إلا عدد قليل من الحركات الاحتجاجية المطلبية التي لم تتطور إلى إضراب عام. وبدا ان القادة النقابيين انشغلوا بالحفاظ على ولاء الطبقات المتوسطة لحزب العمال. كما انهم انشغلوا بالامتناع عن التقدم إلى المحافظين بمطالب سوف لن يكون باستطاعة حزب العمال الوفاء بها في حالة استعادة هذا الأخير للسلطة. وازاحت النقابات الوازنة بيفن من خلافة أتلي على رأس حزب العمال. لكنها استسلمت إلى ظفره بمنصب أمين المال لهذا الحزب. وأتى موت ديكن(b) في فاتح ماي 1955 ليحرمها من زعيم مؤثر. وعززت الانتخابات العامة لماي 1955 استمرار المحافظين في رئاسة الحكومة. ومع ذلك بدا أنهم لم يتجرؤوا على العودة إلى العمل بقانون النزاعات التجارية لسنة 1926(11).

وبالرغم من عودة المحافظين إلى السلطة، تواصل نمو حجم العضوية في مركزية مؤتمر الاتحادات العمالية إذ بلغ عدد منخرطي هذه المركزية إبان المؤتمر المنعقد سنة 1957 8250000 عضوا. وقد أبدت مخرجات هذا المؤتمر انتفاء الرغبة في الدفع إلى تمديد عملية التأميمات. واكتفت بالتوصية بأن يرشح حزب العمال في الانتخابات التشريعية مزيدا من النقابيين. ومع تراجع التأثير النقابي في الفعل القيادي الحزبي، اكتسب حزب العمال تدريجيا قيادة عامة برلمانية كانت تنبثق من الطبقة المتوسطة. فهل هذا هو نذير صراع بين أجنحة الحزب؟ كلا. بدا، أنداك، ان الانشغال الرئيسي لزعماء الاتحادات العمالية هو الامتناع عن القيام باي فعل من شأنه أن يعيق عودة حزب العمال المحتملة إلى الحكومة(12).

1. Georges LEFRANC، le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
2. Henry PELLING، Histoire du syndicalisme britannique، Paris، Seuil، 1966.
3. Georges LEFRANC، le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
4. Idem.
5. Jean–Pierre RAVIER، Les syndicats britanniques sous les gouvernements travaillistes 1945–1970، Paris، Presses Universitaires de Lyon، 1981.
6. Georges LEFRANC، le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
7. Idem.
8. Henry PELLING، Histoire du syndicalisme britannique، Paris، Seuil، 1966.
9. Georges LEFRANC، le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.
10. Idem.
11. Henry PELLING، Histoire du syndicalisme britannique، Paris، Seuil، 1966.
12. Georges LEFRANC، le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(a) زعيم نقابي بريطاني (1899–1980). قاد العديد من الإضرابات. تحول من الإصلاحية إلى الشيوعية.

(b) زعيم نقابي بريطاني (1890–1955). ترأس مؤتمر الاتحادات العمالية في الفترة 1951–1952.

الشركات متعددة الجنسيات : «استثمار» أم استغلال منظم؟

علال الجديد

الشركات متعددة الجنسيات « كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة(فروع) تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة،وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا». ومن خصائصها الانتشار والضخامة ومركزية اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها باستراتيجية عالمية منسقة، والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية. ولها من الامكانيات المادية والبشرية الهائلة ما يجعلها تمتد الى مختلف دول العالم. كما تتميز بتعدد أنشطتها ومنتجاتها بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح ،مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني. وتكمن قوتها في احكام طرق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله الى أبعد الحدود في تعظيم الأرباح ،وفرض سيطرتها على المنافسين عبر اتفاقيات غير متوازنة ومجحفة مع البلدان المضيفة واستخدام الضغوط الاقتصادية والتجارية على المؤسسات والشركات المحلية. وهي في بحث دائم عن الموارد الأولية ،اليد العاملة الرخيصة،ضعف الحماية الاجتماعية والاعفاءات الضريبية وذلك ما توفره معظم دول الجنوب (النامية) ،مستفيدة من الأرضية التي هيأتها المؤسسات المالية الدولية في هذه الدول التي تعاني أصلا من أزمات اقتصادية وعجز مالي بسبب مخلفات الاستعمار ،بربط المساعدات المالية لهذه الدول بضرورة الانفتاح على التجارة العالمية وتبني سياسة التحرير بدلا من « الانغلاق» وذلك بفتح الأسواق المالية والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ،وتحويل الملكية من ملكية عامة الى ملكية خاصة(خصخصة المرافق الحيوية).

هكذا يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تعد أداة للهيمنة من خلال قوتها الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التي تسمح لها بالتأثير على الاقتصاديات العالمية، خاصة النامية عن طريق السيطرة على الأسواق واستغلال الأجور المنخفضة وتحويل الأرباح الى الشركة الأم، أما نقل التكنولوجيا والمعرفة ،كما يروج الى ذلك ، تقتصر على التجميع مما يحد من الفائدة الحقيقية للدول المضيفة.

فالشركات متعددة الجنسيات تمثل التعبير الأمثل عن الرأسمالية المعولمة إذ تفاقم الاستغلال و» التبادل غير المتكافئ» ،أي نقل القيمة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية عبر العمل ،والافراط في الانتاج ،وخلق الأزمات،...فهي رأسمال بلا وطن ، لا تنتمي إلا لمنطق الربح.

في حالة المغرب، يقدم حضور الشركات متعددة الجنسيات في الخطاب الرسمي على أنه « قاطرة للتنمية» و» مصدرا لخلق فرص الشغل» و دليلا على « انفتاح الاقتصاد المغربي على العالم» غير أن الواقع اليومي لآلاف العمال و العاملات والفلاحين الصغار يكشف حقيقة مغايرة تماما: الشركات متعددة الجنسيات ليست سوى أداة مركزية لإدامة الفقر ،وتعميق الاستغلال الطبقي و تعميق التبعية ونهب ثروات الشعب لصالح أقلية رأسمالية عالمية. فمن منظور التحليل الماركسي، لا يمكن فهم حضور الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ومنها المغرب إلا في إطار تطور الرأسمالية الإمبريالية، التي لم تعد تكتفي باستغلال العمال والعاملات داخل حدودها الوطنية، بل صدرت رأسمال والانتاج الى بلدان الجنوب النامي(المغرب نموذجا). حيث الأجور منخفضة والحقوق الاجتماعية ضعيفة والقمع النقابي حاضر. تدخل محملة بخطاب « التنمية»، لكنها في العمق، تستولي على الثروات الوطنية بعقود مجحفة ومقابل فتات وتستحوذ على المناجم و الأراضي الزراعية ومصادر المياه والطاقة . فتصدر الأرباح الى الخارج وتبقي محليا على التلوث وتخريب البيئة وتفقير السكان.

في مناطق مثل طنجة، القنيطرة والدار البيضاء تنتشر شركات كبرى في صناعة السيارات والطائرات والنسيج ومعامل الكبلاج وآلاف العمال والعاملات يشتغلون بأجور متدنية ولساعات عمل طويلة، وعقود مؤقتة وغياب أي حماية اجتماعية وضغط انتاج مرتفع ومنع عملي لأي تنظيم نقابي، وفائض القيمة الذي يخلقه هؤلاء العمال والعاملات لا يساهم في تحسين شروط عيشهم(نصيبهم لا يتجاوز بالكاد شروط البقاء) بل يحول الى المراكز الرأسمالية الغربية.هذا هو جوهر الاستغلال كما حلله ماركس: العامل يشتغل و ينتج أكبر ما يتقاضى، والفرق يذهب إلى جيوب حفنة من الرأسماليين. هكذا تتحول الدول المضيفة لهذه الشركات الى مجرد منصات إنتاج أو أسواق استهلاك ومكب للنفايات،حيث تجهض أي محاولة لبناء صناعة وطنية مستقلة وقوية بغية الإبقاء على اقتصاد البلد المضيف تابعا منقوص السيادة وعاجز عن تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية. في المغرب ،تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على نظام المناولة (العمال يشتغلون فعليا لفائدة الشركة العالمية ،لكن قانونيا تابع لشركة وسيطة وبأجور مختلفة) بغية تقليص كلفة العمل والتهرب من المسؤولية .والغرض من هذا النظام هو تفتيت الطبقة العاملة ومنعها من التحول إلى قوة اجتماعية منظمة (هشاشة دائمة ،طرد سهل ،إضعاف الوعي و التنظيم النقابي).

عمال صناعيون، عاملات زراعيات، شباب معطل، فلاحون صغار، الكل يتعرض لنفس الاستغلال والخصم واحد: الشركات متعددة الجنسيات ومن يقف وراءها من نظام رأسمالي تابع. وحده التنظيم الجماعي والوعي الطبقي وتوحيد النضالات، يمكن أن يحول الغضب إلى قوة تغيير حقيقية من خلال ثورة اشتراكية واستبدال فوضى السوق باقتصاد مخطط ديمقراطيا يخدم المجتمع لا أرباح الشركات.

نفس الوضع الموجود في المناطق الصناعية ينطبق على المناطق الفلاحية في كل من سوس ودكالة والغرب حيث تسيطر الشركات متعددة الجنسيات المرتبطة بالرأسمال الأجنبي، على آلاف الهكتارات لإنتاج الفواكه والخضروات الموجهة للتصدير نحو اوروبا. حيث المياه تستنزف، الأراضي تحتكر والفلاح الصغير يقصى، والعاملات الزراعيات يعملن في ظروف قاسية تحت الحر والقر مقابل أجور هزيلة ودون حماية اجتماعية حقيقية. تصدر المنتوجات إلى أروبا بينما تعاني الأسواق المحلية من الغلاء وندرة المواد. هكذا يتجسد منطق الرأسمالية في أبشع صوره: تدمير الانسان والطبيعة من أجل الربح.

والوضع لا يختلف كذلك في قطاعات الماء والكهرباء والنقل والنظافة ،تحول الحقوق الاجتماعية الى سلع مربحة ،ترتفع الفواتير ،تتدهور الخدمات وتسحق أوضاع الشغيلة في غياب تام للدولة فاسحة المجال للرأسمال العالمي للإفتراس. و القول بأن هذه الشركات تساهم في التنمية وتخلق فرصا للشغل، فذاك وهم كبير. البطالة مستمرة وفي تزايد ،والفوارق الاجتماعية تزداد تعمقا، واقتصاد تابع وقرار مرتهن. ما تحقق فعليا هو تنمية أرباح الشركات لا تنمية المجتمع. فكل قطعة سيارة أو فاكهة أو قطعة قماش يساهم العامل في انتاجها تحمل داخلها فائض قيمة مسروق، يذهب إلى أرباح الشركة الأم في المراكز الرأسمالية بينما يرزح العامل المغربي في فقر مدقع. وبطالة شبابنا ليست قدرا...بل نتيجة مباشرة لنمط انتاج تابع ،يخدم الشركات متعددة الجنسيات التي من مصلحتها وجود جيش احتياطي من العاطلين عن العمل للضغط على الأجور ويوظف في التفاوض مع العمال في حالة نزاع.

لذا فنضال الشباب المعطل جزء لا يتجزأ من نضالات الطبقة العاملة وعموم الكادحين. والأمر يتطلب ربط حركة المعطلين بالنقابات وتجاوز المطالب الجزئية و توجيه الغضب الجماهيري نحو أصل المشكل: الرأسمالية التابعة.

عمال صناعيون، عاملات زراعيات، شباب معطل، فلاحون صغار، الكل يتعرض لنفس الاستغلال والخصم واحد: الشركات متعددة الجنسيات ومن يقف وراءها من نظام رأسمالي تابع. وحده التنظيم الجماعي والوعي الطبقي وتوحيد النضالات، يمكن أن يحول الغضب إلى قوة تغيير حقيقية من خلال ثورة اشتراكية واستبدال فوضى السوق باقتصاد مخطط ديمقراطيا يخدم المجتمع لا أرباح الشركات.

خلاصة لا بد منها:

إن معركة العاملات والعمال في المغرب ضد الطرد والهشاشة، وسحق الأجور، هي في جوهرها معركة ضد الرأسمالية التابعة والإمبريالية. والبديل يكون عبر تنظيم نقابي مكافح ومستقل، مع توحيد النضالات من المصنع الى الحقل والخدمات، وربط النضال الاجتماعي بالتحرر من التبعية. فالشركات متعددة الجنسيات ليست شريكا في التنمية بل خصما طبقيا والتحرر الحقيقي لن يتحقق إلا بنضال الطبقة العاملة نفسها.

الدرس الفنزويلي

ج حسن

خططت الإمبريالية الأمريكية لاستعادة قاعدتها الخلفية المتمثلة في أمريكا الجنوبية وتمكنت قواتها العسكرية ومخابراتها من اختطاف الرئيس الفنزويلي مادورو وزوجته من غرفة نومه في القصر الرئاسي، فإذا كانت هذه الهمجية والعربدة والبلطجة مرفوضة طبقا للقوانين الدولية ووجب إدانتها ليس بالضرورة تضامنا مع الرئيس مادورو وإنما رفضا واستنكارا لانتهاك سيادة دولة مستقلة، لذلك فما يهمنا في هذا المقال، ليس حيثيات اختطاف مادورو وزوجته وحالة البيت الداخلي لفنزويلا، أو سلوك حلفاء فنزويلا وإنما الدرس الذي يمكن استخلاصه كقوى يسارية وديمقراطية وحية بالمغرب. فإذا كان النظام فرح لهذا الحدث، لاختلافه مع النظام الفنزويلي حول عديد من القضايا الدولية ومنها قضية الصحراء، فإن الغريب هو صمت العديد من الإطارات المحسوبة على الصف الديمقراطي أو المناهضة للمخزن وعدم التعبير عن موقفها الصريح من هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، بل عدم مشاركتها في الوقفة التي دعت لها الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب أمام البرلمان يوم الإثنين 5 يناير 2026، وهذا الصمت أو عدم التفاعل هما رسالة لمن يهمه الأمر. إن هذه القوى لا تريد إزعاج النظام المخزني الذي يكن كل العداء للنظام الفنزويلي، بل أكثر من ذلك، سخرت العديد من الأبواق للتشفي ومطالبة النظام الجزائري للاستعداد لهكذا عربدة، إنه أقصى درجة الإنحطاط في الممارسة السياسية، فلا من يدعون الدفاع عن احترام القانون، أو مناصرة الشعوب المضطهدة والدفاع عن القضايا العادلة عبروا بكل وضوح عن موقفهم/ هن من هذه الهمجية الأمريكية خاصة والأنظمة الامبريالية عامة، ولا خدام المخزن وكلابه رفعوا من مستوى الممارسة السياسية ووضعوا الحدث في سياقه ودعوا على الأقل الأمم المتحدة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها. إن الشعب الأمريكي المعني مباشرة بالموضوع عبر بكل وضوح عن رفضه للممارسات رئيسه، هذه الممارسات التي ترجعنا إلى مرحلة رعاة البقر، لذلك فإني كمناضل بالنهج الديمقراطي العمالي، أدعو إلى قراءة هذا الوضع السياسي المغربي بكل جرأة وموضوعية وتحديد دقيق للتناقضات التي تخترق المجتمع وخاصة التناقضات التي تخترق الصف الذي يدعي النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان أو مناهضته للمخزن من أجل طرح مبادرات واقعية وبناءة لتجاوز الوضع الحالي، أما الصف الملتف حول النظام المخزني أو الذي يمضي وقته فقط للبحث عن قوت يومه، فلا يمكن الرهان عليه راهنا فمن هذا الحدث السياسي العالمي، يمكن استخلاص العديد من الدروس ومنها:

- الاعتماد أولا وأخيرا على الذات التي يجب تقويتها وتنقيتها من الشوائب وخلق نواة صلبة عسيرة الاختراق وذلك بالعمل الدؤوب وبمنهج علمي دقيق وبصبر وثبات وفي سرية تامة وبلا بهرجة.
- العمل على خلق أطر محلية وجهوية تشكل أنوية شبه مستقلة عن المركز، يتم فرزها بكل موضوعية وصرامة تنظيمية خلال معمعان الصراع.
- العمل على استقطاب شباب مكون على أعلى مستوى خاصة في مجال الإعلام الإلكتروني والأمن السبراني والذكاء الاصطناعي من أجل الدعاية للمشروع السياسي وتحصين التنظيم من الاختراق.
- البحث في التناقضات التي تخترق باقي التنظيمات المفترض أن تكون من مكونات جبهة شعبية واسعة لإحداث التغيير المنشود وذلك لتحديد سقف التعامل مع كل واحدة منها.
- تدقيق البحوث السوسيولوجية في التناقضات التي تخترق المجتمع المغربي، والتي تخترق الطبقات السائدة للاشتغال عليها من أجل خلق ثقوب في جدار المخزن.
- تفعيل المحاسبة الرفاقية من أجل وضع حد للعديد من الممارسات التي لا تمت للفكر الشيوعي بصلة من أجل وضع حد للتسيب والاستهتار في زمن التخطيط الامبريالي.

إن مختلف التجارب المحلية والإقليمية والدولية تبين بالملموس أن الشرط الذاتي هو المحدد الرئيسي في أي تغيير، فهل استوعبنا الدرس أم لا زلنا بعد؟ لرفاقي ورفيقاتي هذه الإشارات مصحوبة بأصدق التحيات.

> ولا خدام المخزن وكلابه رفعوا من مستوى الممارسة السياسية ووضعوا الحدث في سياقه ودعوا على الأقل الأمم المتحدة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها. إن الشعب الأمريكي المعني مباشرة بالموضوع عبر بكل وضوح عن رفضه للممارسات رئيسه، هذه الممارسات التي ترجعنا إلى مرحلة رعاة البقر، لذلك فإني كمناضل بالنهج الديمقراطي العمالي، أدعو إلى قراءة هذا الوضع السياسي المغربي بكل جرأة وموضوعية وتحديد دقيق للتناقضات

عندما تتحول الأمطار إلى نقمة في المناطق المهمشة

ج حسن

ينتظر المغاربة نزول الأمطار كل سنة بكل شغف، نظرا لما تمثله من أهمية بالنسبة للفرشة المائية التي تتعرض للاستنزاف الممنهج والذي تتواطأ فيه السلطات المحلية والإقليمية خاصة مع بعض المافيات الذين يعيثون في الأرض فسادا ويعيشون خارج إطار القانون، حيث الرشوة والمحسوبية هي عملتهم/هن الرئيسية كما أن الأمطار تمثل انفراجا بالنسبة للفلاحين الصغار التي يعتمدون على الفلاحة المعيشية وعلى تربية المواشي بالاعتماد على الرعي لتخفيض التكلفة كما أنها تعد عاملا أساسيا في انعاش الدورة الاقتصادية بسبب الارتباط العضوي للاقتصاد الوطني بالتساقطات المطرية، غير أن هذه الأمطار، إذا كانت إحدى الآليات التي يعتمد عليها النظام للتنفيس على أزمته البنيوية فنا تفضحه وتري حقيقته وفساد المجالس المسماة منتخبة محليا، إقليميا، جهويا ووطنيا، هذا الفساد المتمثل إما ي مستوى جودة البنيات التحتية من قناطر وطرقات ومجاري صرف المياه وغيرها مقارنة مع الميزانيات المخصصة لها في غياب أي محاسبة حقيقية، أو في غياب هذه البنيات أصلا في الهوامش والالم القروي، أما المناطق الجبلية فهي لازالت تعيش في القرون البائدة، دون اهتمام حقيقي بها عدا بعض المبادرات الفلكلورية مثل مبادرات مؤسسة محمد الخامس للتضامن، في حين من مسؤولية الدولة التكفل كليا بمواطنيها/تها في هكذا ظروف. فإذا كانت الدولة تفتخر ببعض الملاعب والبنيات ببعض المدن الكبرى بمناسبة تنظيم كأس إفريقيا لكرة القدم، فهذا لا يجب أن يغطي على الكوارث التي وقعت بعديد من المناطق وتردي البنيات التحتية بها، كآسفي وسلا وسيدي يحيى ومدن الشمال وانهيار الطريق الرابطة بين الحسيمة والجبهة وعديد من القناطر والطريق الرابطة بين وزان وشفشاون وغيرها، فهل ستتحرك المجالس الجهوية للحسابات والنيابة العامة والربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة؟ لا أعتقد ذلك لأن قانون المسطرة الجنائية 03.23، تعتريه ثغرات كثيرة خاصة فيما يتعلق بحماية المال العام والذي يؤكد بالملموس سعي الطبقات السائدة وحكومتها تحصين أنفسها من أي متابعة سواء بوضع عراقيل ضد المجتمع المدني للترافع في هكذا قضايا أو في أقصى الحالات اللجوء إلى الصلح عوض المتابعات القضائية من أجل الردع في قضايا المال العام.

إن الأمطار كل سنة تبين بأن المغرب مهدد كغيره من الدول بعواصف وأعاصير قد تحصد الأخضر واليابس خاصة في ظل التغيرات المناخية، التي يعرفها كوكب الأرض لكن في نفس الوقت، النظام القائم غير مهتم بحياة وسلامة عموم المواطنين/ات، بل يركز اهتماماته وسياساته فقط على ما يخدم مصالح الطبقات السائدة والشركات متعددة الاستيطان والشركات متعددة الاستيطان. فالسدود التي تشيد، هي فقط لتوفير المياه للضيعات التي يتم تفويتها سواء للصهاينة أو الشركات العالمية المهتمة بمجال الفلاحة التصديرية، أو لتوفير المياه للمنتجعات السياحية، أمام عموم الكادحين/ات بما فيهم/هن أصحاب الأراضي، فإن اقتضى الأمر يتم ترحيلهم/ههن تحت ذريعة المصلحة العامة، كذا تظهر الطبيعة الطبقية للنظام القائم ومحكوماته الذي لا يتوانى في نهب ما هو فوق الأرض وما تحتها أو تفويت جزء من خيرات البلد لأسياده. لقد عرت أمطار الخير السياسات المخزنية ومؤسساته الشكلية، لذلك فهو لن يتوانى في استخدام أبواقه، خاصة أئمة المساجد من أجل تبرير فشل سياسات النظام ومجالسه في الاستعداد الفعلي لهذه الأوضاع التي لن تزيد إلا تفاقما في المستقبل، بل والدعوات إلى قبول بأمر الواق الراجع حسب أبواقه إلى خوارق طبيعية، كما أنه سيستغل أي موسم فلاحي جيد وينسبه إلى سياساته، لذلك فتدهور الطرقات والقناطر وانهيار المنازل العتيقة يجب أن تكون من ملفات القوى الحية والديمقراطية من أجل فضح الفساد المستشري في مختلف دواليب الإدارة والنضال من أجل الربط الحقيقي بين المسؤولية والمحاسبة.

الرأسمالية وتدمير البيئة

» اننا نعيش اليوم في عصر الازمات، أزمات معقدة ومركبة على رأسها الازمة الاقتصادية والمالية وتنضاف لها أزمات أخرى ومنها واحدة لا تقل خطورة هي الأزمة البيئية، أي الازمة في علاقة الانسان مع الطبيعة. هذه الاخيرة تجد أسبابها في جشع النظام الرأسمالي ومنطقه القائم على الجري وراء مراكمة الارباح على حساب الغالبية العظمى من البشر وعلى رأسهم العمال والفلاحين الفقراء من الجنسين المتشبثين بحقهم في الوجود ورغبتهم في العيش الكريم.

فالنظام الرأسمالي العالمي يرتكز لتسليع جوانب الحيات كلها واخضاع كل الموارد لهدف واحد هو تحقيق أكبر قدر من الارباح، وبما انه محاصر بأزماته المتراكمة فهو مضطر لخفض كل التكاليف التي لا تولد ربحا وفي سياق جريه المحموم هذا فهولا يتوقف عن التبذير واستنزاف الموارد الطبيعية وتكثيف الاستغلال وتذمير البيئة.

إجلاء أسباب أزمة البيئة وتجاوزها رهين بالكشف عن جدورها الحقيقية

ب.ج

من الواضح ان شروط عيش القسم الأعظم من البشرية قد عرف تدهورا مستمرا في حين ان ظروف حفنة من الأغنياء تزداد سعة ورغدا ورفاهية، وتدهور أحوال عيش الأغلبية هي مسألة لم تتم بمحض الصدفة بل هي نتاج مباشرة لنمط الانتاج الرأسمالي العالمي المرتكز للجري وراء جني الأرباح باعتماد الإنتاج المكثف وهو الشيء الذي اضطره في ميدان الزراعة مثلا لاستعمال المبيدات الكيماوية و الاسمدة التي تنهك الأرض وتتسبب في تدهور خصوبتها بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي، وكذا اعتماد نمط الإنتاج هذا على اقتصاد الاستهلاك و تحفيز الانفاق، و على تنمية فوضوية قصيرة الأمد وصناعة تعاني من ازمة بنيوية وغيره من الإجراءات المدمرة للإنسان وللبيئة. هكذا أصبح اليوم واضحا ان النظام الرأسمالي لن يثنيه أي شيء في جريه المستمر وراء مراكمة الأرباح، لذلك فلن يتردد في تحميل أزماته العميقة والمركبة، بما فيها المتعلقة بتدمير البيئة والمس بتوازناتها وما يترتب عنها من جائحات وكوارث طبيعية للشعوب وللطبقات الشعبية.

ان كوكب الأرض من منظور علمي يقوم على نظام معقد ذو تفاعلات متعددة بين الكائنات الحية التي تعيش فيه ومحيطها البيئي العضوي، هذه الكائنات ترتبط فيما بينها ولها علاقات وثيقة بمحيطها وتشكل مع هذا المحيط نظاما معقدا له ضوابط أساسية لاستمرار الحياة على الأرض. ووفق هذا التصور فعندما يتم المس بأحد مكونات هذا النظام فان العناصر الأخرى تتفاعل بهدف تدارك الخلل الحاصل وتعويضه مع اجراء التكيف الضروري بغية خلق توازن جديد. ومن المعلوم ان الكوكب الأرضي يواجه حاليا نقاطا حرجة متعددة قد يؤدي بعضها الى تدهور العديد من النظم البيئية العالمية، وقد يترتب عن هذا الوضع عواقب وخيمة على استمرار بقاء باق الأنظمة وبالتالي استمرار الحياة. وفي هذا السياق قام فريق من العلماء الذين فحصوا دراسات متعددة التخصصات حول الأنظمة الفيزيائية والبيولوجية فتم تحديد تسعة سيرورات بيئية من شأن ما عرفته من خلل ان تعرض حياة الانسان على الأرض للمخاطر، من بين هذه السيرورات/الحدود ثلاثة منها تمثل نقاط جد حرجة وضمنها تغير المناخ وتحمض المحيطات واستنزاف طبقة الأوزون «الستراتوتسفيرية». اما المتبقية من هذه الحدود فهي بمثابة تدهور مستمر وهي لا رجعة فيها.

من المتوقع ان تكون للتغيرات المناخية التي تعتبر بغير رجعة، في نظر الكثيرين، عواقب وخيمة سيتمخض عنها تقلص في الأراضي الصالحة للزراعة واكتساح لظروف جوية قاسية وارتفاع في منسوب مياه البحار والنزوح الجماعي للسكان وكذا التصحر، زيادة على الاضطرابات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وامام هذه الكوارث المحدقة شرع منذ زمن في عقد لقاءات وندوات دولية حول موضوع البيئة ومشاكلها، حيث نظمت تحت غطاء الأمم المتحدة عدة قمم سميت بقمم الأرض بدء بقمة ستوكهولم عام 1972 ثم قمة ريو سنة 1992 وتلتها قمم أخرى منها قمة جوهانسبرك 2002 وسنة 2024 نظمت القمة بباكو و لا تزال هذه القمم مستمرة في الانعقاد، و تحاول كل مرة تحيين اطار عالمي تمت صياغته على شكل قواعد و اسس لابد من مراعاتها فيما يتعلق بأمور البيئة. في نفس الإطار يندرج كذلك ظهور العديد من الجمعيات التي تضع أرضياتها الترافعية على اساس الدفاع عن البيئة والتوعية بالمخاطر التي يمكن ان تنجم عن الاستمرار من تدميرها وتعبئ في نفس الوقت الشارع من اجل التحسيس بهذا التدمير والحد منه.

بخصوص ازمة البيئة القائمة فلابد من التنبيه، من جهة الى مخاطر السقوط في التشكيك في وجودها، ومن جهة اخرى من الانسياق كليا وراء كل ما يتم ترويجه من خطابات بشأنها، اكانت هذه الخطابات صادرة من مؤسسات دولية ورسمية او من جمعيات، ذلك لأنها في مجملها تكون لها وظيفة أيديولوجية تسخر لأغراض ومصالح أخرى غير البيئة، اوهي ذرائع لتسليع الطبيعة وتسوق لخطاب حصص الكربون وشرعنة الحق في تلويث البيئة بسن شراء الدول الكبرى للحق في التلويث بشراء حصص الدول غير الصناعية وبالتالي الغير ملوثة. فالهيئة الحكومية الدولية (IPCC) مثلا بصفتها هيئة تابعة للأمم المتحدة تقوم بتقييم العلوم المتعلقة بتغير المناخ وأسبابه وآثاره وخيارات التكيف والتخفيف من أثاره، وتصدر عنها تقارير تتخذ كمرجعية للمفاوضات بين الدول وكذا لصناعة السياسات، غير ان هذه الهيئة بالرغم انها تضم العديد من العلماء فهي ليست بهيئة علمية وكل التقارير التي تصدر عنها يغلب عليها الطابع السياسي، فهي تقارير غير خاضعة لتقييم مستقل ولا لاختبارات تجريبية كما يفترض من كل بحث علمي حتى يتم التأكد من صحته.

فيما يتعلق بجمعيات حماية البيئة، فالملاحظ هو ان خطاباتها أصبحت اليوم تعم الدنيا كلها، تسمع عبر كل وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي وخصصت لها مواقع الكترونية ومجلات وكتب بأعداد لا تحصى. غير ان غالبية الذين يطلقون على أنفسهم حماة البيئة غالبا ما يطورون خطابات متناقضة مع العلم، ويساهمون في أحيان كثيرة في زرع الشك فيصبح كل شيء لديهم مشكوك فيه بما في ذلك النتائج العلمية. لذلك فهنالك حاجة ملحة اليوم لتزويد الجماهير الشعبية بثقافة علمية وتقنية عامة تتناسب مع مسارات التنمية والتطور، فبدون تملكهم للمعرفة الأساسية الضرورية لن يكون بمقدورهم مناقشة الخيارات الصناعية بشكل واع هادف وديمقراطي. ان توفير هذا الوعي وهذه المعرفة مسألة ضرورية وحيوية لمنتجي الخيرات أساسا، ذلك لان المجتمعات في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي يبقى حلبة صراع لمصالح طبقية متناحرة حول العلاقة بالموارد الطبيعية، بحيث ان استخدام هذه الموارد وتوزيعها هو الأساس الجوهري لبناء هذه المجتمعات. ومن منظور اخر فتدهور البيئة هي نتيجة لميل معدل الربح نحو الانخفاض وللتناقضات الداخلية لهذا الميل، وهذا ما يحتم على النظام الرأسمالي ان يتوجه بشكل مستمر نحو التوسع وهذه الضرورة هي التي لخصها «انجلس» بقوله ان الرأسمالية مفروض عليها ان تنمو وتتطور والا فإنه سيحكم عليها بالفناء.

بالرجوع لمسألة حماية البيئة فقد بات من الضروري على القوى التقدمية، وأساسا القوى الماركسية-اللينينية، ان تقتحم الحملة الإعلامية والسياسية الحالية المتعلقة بمجال البيئة من دون مخاوف او مركب نقص. فحتى الآن اكتفت هذه القوى بالتشبث باستراتيجية دفاعية، بما في ذلك على المستوى النظري لمواجهة الهجوم «الديمقراطي-الاجتماعي الأخضر» في وقت يستدعي فيه الامر خوض الصراع اكان ذلك على المستوى الفكري بالاعتماد من دون مركب نقص على ارث العلماء السوفييت في هذا المجال، هذا الإرث الذي لم يختصر على المستوى النظري بل تعدا ذلك الى المستوى التطبيقي العملي. فلاتحاد السوفييتي حتى حدود الخمسينيات من القرن الماضي، أي لقرابة ثلاثين سنة، كان البلد الوحيد الذي عرف تقدم كبيرا في ميدان علم البيئة وتطبيقاته وذلك باعتراف من أعداء الاشتراكية أنفسهم. فالاشتراكية المنتصرة على فوضى الإنتاج والملكية الخاصة التي تميز النظام الرأسمالي هي وحدها الكفيلة بإدارة الإنتاج الزراعي منه والصناعي بشكل أحسن وحماية البيئة بشكل صحيح ومتناغم. وهذا ليس مجرد كلام او شعارات فارغة بل حقيقة دامغة يجسدها النظام الكوبي الذي اعتبرته الأمم المتحدة حاليا بمثابة نموذج حي للتنمية المستدامة.

الانعكاسات السلبية لتدمير البيئة على دول الجنوب والطبقات الشعبية

علال الجديد

إن تغير المناخ وتدهور البيئة في عصرنا الحديث، يعود بالأساس إلى النظام الاقتصادي السائد حاليا ذو التوجه الرأسمالي. نظام اقتصادي يعتمد على التجارة الحرة وتحرير الأسواق وإزالة كل الحواجز الجمركية أمام تدفق السلع والرساميل وفرض نموذجه على دول الجنوب والطبقات الشعبية في كل القطاعات مع إخضاع الطبيعة والانسان لاستغلال اقتصادي مباشر ووحشي على نطاق واسع.

إن تعطش النظام الرأسمالي لتعظيم أرباحه وتجاوز أزماته المتتالية ،وسع من طموحاته الاستثمارية في عدة مجالات ،ما دفعه سعيه المحموم للاستيلاء على الأراضي الزراعية والاستغلال المفرط للكتلة الحيوية كمصدر للطاقة والموارد الطبيعية والتربة والمياه واعتماده على الوقود الاحفوري الذي يساهم في ارتفاع معدلات الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، التي أصبحت تهدد كوكب الأرض بالخراب(فيضانات ،أعاصير ،سيول جارفة ،حرائق، نفوق كائنات حيوية ،انقراض أنواع نباتية ،فقدان التنوع البيولوجي ،احتراق الغابات وتلوث الهواء و...) وأدخلت البشرية في أزمة وجودية ،تهدد وجود الانسان ودمار البيئة إن لم يتم لجم جموح الاقتصاد الرأسمالي والحد من جشعه وتدميره لكوكب الأرض. فالأزمة البيئية الراهنة ليست «حادثا عرضيا» أو نتيجة « سوء تدبير» أو مجرد «خلل تقني» أو «بيئي معزول» ،بل هو نتاج بنيوي لمنطق التراكم الرأسمالي القائم على تعظيم الربح، وتسليع الطبيعة ،وتحويل الإنسان والبيئة الى مجرد أدوات في خدمة تراكم الرأسمال. وفي هذا السياق ،تتحمل دول الجنوب والطبقات الشعبية العبء الأكبر من عواقب الكوارث الطبيعية ،رغم كونها الأقل مسؤولية عنها.

السعي الحثيث نحو النمو اللامتناهي ،يدفع النظام الرأسمالي الى تدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل منهجي مخلفا وراءه أزمات بيئية وصحية خطيرة على الانسان والحيوان والنبات كالتلوث والاحتباس الحراري . مما يظهر تناقضات جوهرية بين تراكم الرأسمال وموارد كوكب الأرض المحدودة ،وهو تناقض غالبا ما يخفى وراء حلول إصلاحية زائفة ك» الرأسمالية الخضراء». إن ما يسمى الرأسمالية الخضراء لا يعدو كونه محاولة لإعادة إنتاج رأسمال عبر تسليع البيئة نفسها،من خلال أسواق الكربون وخصخصة الموارد الطبيعية ،والكائنات المعدلة وراثيا والوقود الحيوي و الفحم الحيوي وجميع الحلول السوقية للأزمة البيئية أي تعميق الأزمة بدل حلها.

وترتكز الآثار السلبية لهذه الأزمة البيئية، بشكل أكبر، على دول الجنوب وشعوبها .فهي التي تعاني من تداعيات التغيرات المناخية ،وتستغل كمصدر للعمالة الرخيصة وموقع لتصريف النفايات ،مما يزيد من الظلم البيئي والطبقي ويعمق أزماتهم المعيشية والصحية . فالشركات الاحتكارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي ،استحوذت على الأراضي الزراعية الخصبة في هذه البلدان الفقيرة ونهبت مواردها (المياه والتربة والموارد الطبيعية) لإنتاج سلع غذائية معدة للتصدير نحو أسواق الدول الأمبريالية مخلفة أضرارا كبيرة حيث دمرت حياة أهل البلد المضيف من السكان الأصليين وابادت النباتات الزراعية المحلية وغيرت خصائص أديم الأرض والمحاصيل ونشرت المواد الملوثة في المحيطات والوديان و باطن الأرض مسممة الإنسان والاشجار والكائنات الحية .والنتيجة اختلال التوازن الغذائي والبيئي، تتحمل تكاليفه المدمرة الطبقات الشعبية بينما تنعم شعوب الدول المسؤولة عن هذا التدمير البيئي والصحي في رفاه. وبذلك يكون تدمير البيئة ونهب ثروات الشعوب جزءا من مخطط أمبريالي شامل يهدف إدامة التبعية الغذائية والاقتصادية.

فهذا النمط من الانتاج الرأسمالي يجنح باستمرار نحو استنزاف الطبيعة والانسان لمراكمة الثروة. وقد بين ذلك ماركس حين قال» التراكم والتراكم هو قانون الرأسمالية». بما يولد نزوعا للتوسع اللامحدود لاستخلاص الموارد و تدمير البيئة المورد الرئيسي لدول الجنوب وشعوبها، دون الاكتراث بالأخطار والأضرار التي يلحقها بهذه الدول و مواطنيها. فدول الجنوب أصبحت مكب نفايات الرأسمالية العالمية بحيث تقوم بنقل صناعتها الأكثر تلويثا إليها حيث القوانين البيئية ضعيفة أو غير مفعلة،اليد العاملة الرخيصة وأنظمة تابعة تبحث عن الاستثمار بأي ثمن. والنتيجة هي تلويث الأنهار وتدمير الغابات واستنزاف الموارد الطبيعية لصالح الشركات متعددة الجنسيات ،بينما تصدر الأرباح إلى الشمال و المجتمعات المحلية هي من تدفع ثمن مخلفات الصناعات الملوثة (أمراض السرطان وفقدان مصادر العيش وعرضة لمآسي التغيرات المناخية ،الهجرة القسرية أو استغلالها كيد عاملة رخيصة في المصنع أو الحقل). هي التي تتحمل العبء المباشر للتدهور البيئي وتعيش بين الفقر والمرض والهشاشة في المدن والأرياف : هواء ملوث في الأحياء الشعبية القريبة من المصانع والمطارح ،ومياه ملوثة غير صالحة للشرب ،غياب البنية الصحية لمواجهة الأمراض البيئية وما ينتج عن ذلك من فقدان الشغل،فالفلاح الصغير والصياد التقليدي والعامل الزراعي هم أول من يفقد عمله وقوته اليومي،أضف الى ذلك انعدام الأمن الغذائي مع خصخصة الطبيعة وتجريد الفقراء من حقوقهم حيث تتحول المياه الى سلعة والأراضي الى مشروع استثماري والغابات الى مناجم ربح والانسان الى رقم.

منطق هذا النمط من الانتاج الرأسمالي يحتكر الموارد المسروقة من طرف قلة، بينما تعاني شعوب هذه الدول النامية المضيفة للرأسمال الأجنبي من عمال و عاملات زراعيات وشباب وفلاحين صغار من البطالة والفقر والهشاشة. كتب كارل ماركس (رأس مال- المجلد الأول)» الرأسمالية تقوض في الوقت نفسه مصدري كل ثروة: الأرض والعامل» .لذا فإن الصراع البيئي ليس» تقنيا « أو « أخلاقيا» فقط، بل هو صراع طبقي بامتياز،بين من يدمر البيئة من أجل الربح ومن يدافع عنها من أجل الحياة.

الأزمة البيئية اليوم ، أصبحت تقف على مشارف كارثة بيئية عالمية ،يمكن أن تشكل تهديدا وجوديا للبشر،وذلك جراء الاستغلال الرأسمالي البشع،ليس لقوة العمل فحسب ،بل الاستغلال البشع الذي تتعرض له الطبيعة. فالركض وراء الأرباح وتعظيمها يدفع بالتقدم العلمي ليس نحو استغلال الطبيعة فحسب ،وإنما يفتح الأبواب على مصاريعها نحو أبشع أنواع الاستغلال الرأسمالي المنفلت والمسرف للطبيعة،ما أدى إلى تسريع ظواهر الاحتباس الحراري و التغيرات المناخية وللانقراض المتسارع للعديد من الأنواع الحيوانية أو النباتية والتصحر والجفاف وتدمير الغابات والمياه وزيادة الانبعاثات الكربونية الملوثة للأرض والهواء.

وللأسف فإننا كماركسيين،لم نلتفت بما يكفي في العقود الماضية للأزمة البيئية التي تتحول إلى كارثة بيئية ،مع أن ماركس أوضح مبكرا في « نقد برنامج غوتا» الصلة أو الوحدة الجدلية بين العمل والطبيعة أي بين البشر والطبيعة ،وأن الرأسمال لا يستغل قوة العمل فحسب،وإنما الطبيعة أيضا. ولعله حان الوقت لإدماج النضال البيئي ضمن الصراع الطبقي والتصدي للاستغلال الرأسمالي المزدوج للإنسان والطبيعة وفضح قصور ومحدودية أثر مؤتمرات البيئة التي تنظمها الأمم المتحدة منذ العام 1979.

إن تدمير البيئة ليس «خطأ عارضا»، بل نتيجة حتمية لنمط انتاج رأسمالي قائم على النهب. ولن يكون حل بيئي حقيقي دون تغيير جذري في هذا النمط، وبناء مجتمع يضع الانسان والطبيعة فوق منطق الربح. فالمعركة من أجل البيئة هي معركة طبقية بامتياز ،ومعركة تحرر لشعوب الجنوب والطبقات الشعبية.

آليات مقاومة تدمير البيئة

ج حسن

بدأ الوعي بأهمية الحفاظ على التوازن البيئي منذ أكثر من خمسين سنة، خاصة من طرف مراكز الأبحاث المهتمة بالموضوع والجمعيات البيئية ك Greenpeace وغيرها، غير أن الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة البيئية التي تتفاقم كل يوم، خاصة بعد هيمنة الإنتاج الرأسمالي المتمركز على الزيادة في الإنتاج وتخفيض التكلفة على مختلف السياسات العمومية، حتى بلغت الأزمة إلى مستوى سيصعب تجاوزها في حالة استمرت السياسات العمومية في مختلف دول العالم على هذا المنوال، هذا التدمير البيئي المتمثل في خلق ثقوب في طبقة الأوزون، وتلويث مياه البحار والمحيطات وما يترتب عن ذلك عن نفوق الآلاف من الأطنان من الأسماك أو التي يصبح استهلاكها ضارا بصحة بالمستهلكين/ات، وتدمير الغابات وتلويث المياه الجوفية وكذلك نفث كميات كبيرة من الغازات الملوثة والمدمرة لطبقة الأوزون ك ثاني أكسيد الكربون والميثاق .... الخ.

هذا التدمير الناتج عن الجري وراء الأرباح دون الاهتمام بالمخاطر أدى إلى انقلاب جذري في الطقس وكثرت الإعصارات المدمرة وتوالت سنوات الجفاف في العديد من مناطق العالم وذوبان ثلوج قطبي الشمال والجنوب، مما سيؤدي إلى كوارث يصعب التنبؤ بنتائجها. أمام هذه المخاطر، اضطرت العديد من الدول وبتنسيق مع الأمم المتحدة إلى محاولة إيجاد الأجوبة المناسبة، هكذا انعقد أول مؤتمر بستوكهولم سنة 1972 والذي أوصى ب 109 توصيات ضمن خطة عمل أهمها، حماية الموارد الطبيعية واستغلالها المستدام، وقف التلوث، التوفيق بين التنمية وحماية البيئة وإقامة شبكة عالمية لرصد التلوث، هذا المؤتمر أدى إلى تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP وإعلان مبادئ أساسية للعلاقة بين الإنسان والبيئة. ثم مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل تسمى أيضا بمؤتمر الأرض سنة 1972 والذي حضره 172 دولة ممثلة أغلبها برؤسائها وقد اعتبر تاريخيا حيث أنتج وثائق رئيسية مثل جدول أعمال القرن 21 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية... والتعاون البيئي، أي ضرورة التعاون الدولي للحفاظ على البيئة. وفي عام 1997 عقدت دورة استثنائية للجمعية الامة مكرسة للبيئة تحت اسم «قمة الأرض + 5» من أجل دراسة وتنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبعد ذلك توالت المؤتمرات سنوات 2000 و2005 و2008، 2010 ثم 2012 في ريو المعروف باسم «ريو + 20» بعده تم إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، أعلى هيئة عالمية لصنع القرار بشأن البيئة. وتوالت المؤتمرات والتوصيات لكن الواقع لم يتغير كثيرا رغم أن قمة التغير المناخي، التي انعقدت ام 2019 والتي جمعت ممثلي الحكومات والشركات والمجتمع المدني والتي أسفرت عن مجموعة من المبادرات لتعزيز العمل المناخي، كما أن مؤتمر الأطراف المنعقد بباريس في دجنبر 2015 الذي توصلت فيه الأطراف المشاركة بشأن تغير المناخ إلى اتفاق تاريخي يتمثل في تعزيز الاستجابة الالمية لخطر تغير المناخ من خلال الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة الالمية هذا القرن أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومتابعة الجهود للحد من زيادة الحرارة. لهذا تم تبني ما سموه «ضريبة الكربون» والتي تقضي بأداء كل دولة تتجاوز حصتها في إنتاج ثاني أكسيد الكربون للضريبة، غير أنه يتم التحايل لى هذا الإجراء، هكذا استمرت المؤتمرات والقمم العالمية، لكن الوضع البيئي زاد تدهورا أو لنقل لم يتحسن بسبب تمسك الدول الأكثر تلويثا للبيئة بأنماطها الإنتاجية نتيجة خضوع الحكومات المتعاقبة للوبي الطاقات الأحفورية خاصة الأمريكية وكذلك الصين الذي يعتبر معمل العالم، توالت قمم الأطراف COP الخاصة بتغير المناخ التي انعقدت إحداها بمراكش، لكن أوضاع البيئة والتغيرات المناخية زادت تدهورا وما الفيضانات والأعاصير التي تحدث الآن وسابقا إلا دليل على الأخطار المحدقة بكوكب الأرض وساكنته فذا كانت الأمم المتحدة وحكومات الدول والشركات الكبرى والمجتمع المدني، اقترحوا عدة توصيات وقرارات ولم تتحسن الأوضاع البيئية، بل تستمر في التدهور فأين تكمن إذن أسباب هذه الأزمة البيئية؟ فذا كان المجتمع الدولي الحالي المرتبط بنمط الإنتاج الرأسمالي ركز على الجانب التقني لحل هذه الأزمة والتي يبرهن الواقع المعيش محدودية نتائجه، بل قد تتفاقم الأزمة البيئية كلما تأخر اتخاذ قرارات جذرية فإن الماركسيين تنبأوا بذلك وربطوا مراكمة الأرباح وزيادة الإنتاج وتقليل التكلفة بتدمير الطبيعة والإنسان، لذلك ربطوا الحفاظ على البيئة بالقضاء على نمط الإنتاج الرأسمالي المعولم عدولها فالنهج الديمقراطي العمالي كتنظيم ماركسي لينيني في تصوره الاستراتيجي التغيير الثوري وانطلاقا من تحديده لطبيعة التناقضات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الأممي ومستوياتها وضع أربع سيرورات مرتبطة جدليا فيما بينها للنضال من أجل حل هذه التناقضات. هكذا خلص في تحليله إلى كون التناقض بين الرأسمال والبيئة هو تناقض أساسي. ويتجسد هذا التناقض في وضع المغرب في أخطر مظاهر تدمير البيئة، بسبب سيادة نمط إنتاج الرأسمالية التبعية التي لا تقيم وزنا للإنسان ولا للطبيعة. إن ما يهمها هو الربح السريع والاستنزاف المتعاظم فالرأسمال الذي لا تهمه سوى المردودية الفورية لا تهمه مصلحة الأجيال القادمة، ففي بحثه اللامتناهي عن الأسواق لمنتجاته المتراكمة، يدفع نحو التبذير، بواسطة القروض والإشهار والحروب التي تمكنه من بيع الأسلحة، ثم إعادة بناء ما دمرته هذه الحروب، وكل ذلك يؤدي إلى تدمير الطبيعة. وأدت هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مركزة النشاط الاقتصادي والثروة في مراكز حضرية ضخمة وإفراغ البوادي من سكانها خاصة في دول المركز الرأسمالي خاصة وسيادة نمط يش مبذر للخيرات الطبيعية وللطاقة (السيارة، السكن، التغذية...) وملوث للبيئة.

إن استحالة توفر حل جذري لقضية البيئة في ظل الرأسمالية، لا تعني كما علمتنا تجارب بناء الاشتراكية، أنه يكفي تأميم وسائل الإنتاج، لكي يتم احترام التوازنات الطبيعية وحتى تسييرها بشكل ديمقراطي غير كاف لمواجهة الأخطار البيئية، لذلك وسائل الإنتاج غير محايدة، بل تجعل بصمات نمط الإنتاج الرأسمالي، كما يستحيل تعميم نمط العيش والاستهلاك السائد حاليا، وبالتالي لا مفر من تغيير جذري لوسائل وقوى الإنتاج بواسطة تطويرها وإعادة بنائها، لجعلها تستبطن ضرورة احترام البيئة، ولا مفر من نمط جديد للعيش ومن توزيع آخر للسكان لا يؤدي إلى تجمعهم في مدن تتضخم باستمرار.

إن تحديد التناقض بين الرأسمال والبيئة كتناقض أساسي، يهدف إلى التأكيد من جهة، على أن الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية تقود الإنسانية نحو الهلاك، ومن جهة ثانية، التأكيد على أنه ذا كانت عملية الإنتاج تجري في كنف الطبيعة، فإن هذه العملية لكي تصبح صديقة لها، لابد وأن تكون في إطار علاقات جديدة، يسهر عليها الإنسان المتحرر من الحاجة المصطنعة، إنسان المجتمع الاشتراكي، هذا هو الإطار الذي سيمكن فيه حل التناقض الأساسي، بخلاف ما يعتقده البعض، بكون الاشتراكية والرأسمالية صنوان من نفس النوع، ومما بذلك يهددان البيئة والحياة على كوكبنا. إن الحل المشار إليه يتعارض جذريا مع ما يعتقده بعض التقنيين والمفكرين الليبراليين. (من أطروحة المؤتمر الخامس بتصرف).

وإذا كان تدمير البيئة مرتبط أشد الارتباط بالبنيات الرأسمالية، فإن ذلك لا يلغي إمكانية تغيير بعض السلوكات الفردية واتخاذ بعض الإجراءات بما يساعد في حدود بسيطة، على التقليص من التلوث كالحد من الاحتباس الحراري ومنها:

- التشجيع على الاستيطان بالعوالم القروية من خلال مساعدات مالية وتقنية للبناء بالمواد المحلية تساعد على الحفاظ على حرارة متوسطة صيفا وشتاء وتوفير كافة شروط العيش الكريم.
- توفير والتشجيع على النقل العمومي غير الملوث في الحواضر.
- تطوير البحث العلمي للحد من التصحر وإيجاد نباتات وأصناف غنية ومحافظة على البيئة.
- وضع قانون دولي يضع سقفا للتصدير من أجل اقتصادات ممركزة على الذات للحد من استنزاف خيرات الدول ومن انبعاثات الغازات الملوثة الناتجة عن وسائل نقل هذه البضائع.
- حملة دولية لإعادة غرس الغابات ورعايتها من أجل إعادة التوازن للسلسلة الغذائية الطبيعية.

وتبقى هذه المقترحات فقط للتخفيف من آثار التلوث البيئي في أفق تحقيق التغيير الجذري أمميا المتمثل في البناء الإشتراكي ذي الأفق الشيوعي.

جدلية النصر والهزيمة وخطر العدو الطبقي

لم يحدث قطعيا على طول فترة وجود الكيان الصهيوني على أرضنا أن اختلف قادته العسكريين فيما بينهم أو كلاهما مع القيادتين العسكرية والسياسية حول مسألة: النصر. فعندما يختلف الجنرالات وكبار الضباط في جيش العدو على تحديد مستوى وحجم إنجاز هذا « الجيش « فاعلم أنهم يشعرون بعدم الرضا والتقصير والهزيمة واليأس، على الأقل في داخلهم وهذا مقدمة انهيار، لم يأتي صدفة ولا من فراغ.

اسحق أبو الوليد

والأخبار اليومية والمواقف التكتيكية إما أن تخدم « ثقافة « الهزيمة والاستسلام وإما أن تخدم ثقافة النضال والصمود والمقاومة. في هذا الإطار ما زالت، وستبقى النقاشات والجدل والعراك السياسي والفكري لفترة طويلة يتمحور حول ما إذا الكيان الصهيوني « انتصر «، وهل حقق أهدافه على الأقل المعلنة، من حربه العدوانية الإبادية على غزة؟ ولماذا ما زالت هذه الحرب مستمرة بوتائر، تصعد أحيانا وتهبط أحيانا أخرى، وإلى متى؟ هل من أفق لوقفها؟ وما هو دور المقاومة، هل حققت أي من أهدافها أو راكمت إنجاز جديد؟ وهل هنالك نتائج تتناسب والتضحيات الهائلة التي قدمها شعبنا ومقاومته البطلة؟ وعشرات الأسئلة التي تطرح يوميا تعكس القلق والاهتمام الشعبي بما يجري، مما يخلق ظروفا موضوعية لصراع فكري إعلامي سياسي، كل طرف فيه من أطراف الصراع ومكوناته، يهدف إلى تعميق وتجذير روايته و استراتيجيته التي في جوهرها تنفي الآخر.

إذا هو صراع ما بين من يريد تأسيس وتعميق وعي حقيقي، أي المقاومة، وبين من يريد حرف و تشويه وتحطيم هذا الوعي، العدو الصهيوامبريالي وأدواته. بعد حرب الإبادة الصهيوامبريالية في غزة ، تكوّن وعي حقيقي جماهيري جديد وخاصة في المجتمعات الغربية الرأسمالية، التي ولدت فيها الحركة الصهيونية الاستعمارية ، يؤيد ويدعم الحق التاريخي الفلسطيني في فلسطين، من النهر إلى البحر ، وهذا يعد « رصاصة الرحمة « على أكاذيب وتشويهات الحركة الصهيونية التضليلية. هذا التطور ينظر إليه في مراكز القرار الصهيوامبريالية على أنه ضربة في صميم الأيديولوجيا والميثولوجيا الصهيونية « اليهودية « مما يفرض ابتداع أدوات و وسائل جديدة، تتلائم والظروف المستجدة لإدارة الصراع في أهم ساحاته الشعبية والتي لها الكلمة الفصل في تحديد الموقف الاستراتيجي من وجود هذا الكيان القاتل الفاشي. هذه الخطوة تعتبرها الصهيونية، خطرا داهما على وجودها، وبالتالي على نفوذها في الأوساط الأكثر رجعية وغباء في هذه المجتمعات والذي سيعكس نفسه على مراكز القرار البرلمانية والحكومية، ويشكل خطرا عاما على وجودها ونفوذها وقوتها، وليس فقط على وجود كيانها في فلسطين.

هذا القلق مصدره إدراكهم، أن الرأي الشعبي العام في الغرب والأمريكيتين أخذ يميل سياسيا ومعرفيا لصالح الرواية الفلسطينية ما سيخلق ظروفا تسمح إلى قلب الواقع وتغيره بعد انكشاف الوجه الحقيقي للصهيونية وكيانها كأداة قتل وإبادة لشعب فلسطين وليس « كدوله لحماية وإنقاذ اليهود « من « أعداء « السامية المزعومين. هذا بحد ذاته إنجازا كبيرا وانتصارا للحق الفلسطيني دفع ثمنه غاليا الشعب الفلسطيني، وخاصة في غزة، وبكل انتماءاته ومكوناته، كما دفعت الثمن أيضا ارضه الغالية، الأم الأزلية، التي يتم حرقها بمئات آلاف الأطنان من القنابل لقتل خصوبتها ووفرة عطاءها.

ولكن من اجل تبهيت هذه الصورة والتقليل من حجم هذا الانجاز، هنالك بعض المتآمرين، وأصحاب الوعي المشوه، يعملون مع الإعلام المعادي من أجل إحداث مزيد من تشويه هذا الوعي. تراهم عندما يبدؤون الإجابة عن هذه الأسئلة، يبدأ من حيث يريد العدو أو من حيث هو يبدأ. أي أن ما أحدثه العدو من دمار وقتل وأسر واختطاف وتعذيب، وما حققه من « تمدد « سياسي وجغرافي، هو أساس محاكمتهم ل « جدلية النصر والهزيمة « ليصلوا إلى نتيجة «منطقية « يريدها العدو أصلا، لسان حالها يقول إن الكيان الصهيوني حقق انتصارات كبيرة « بتدميره لمحور المقاومة « بعد أن توفرت له الذرائع التي استغلتها اسرائيل « إلى أقصى الحدود. أي حسب ادعاءهم استغلت « اسرائيل الفرصة « التي منحته إياها حركة المقاومة الإسلامية « حماس « و معها كل قوى المقاومة الفلسطينية. وتسمعهم يصرخون صراخ المذعورين بأن خيار المقاومة قد فشل فشلا مدويا، وهذا بالضبط ما يريد أن يسمعه العدو. يا لهم من حمقى وسخفاء. أصحاب هذه الرؤية أو الذين يصلون إلى هذه النتيجة رغم أنهم ينتمون إلى ذات نهج الاستسلامي و تجمعهم منظومة أيديولوجية واحدة، إلا أنهم ينقسمون موضوعيا وذاتيا إلى قسمين، يكمل كل منهما الآخر: الأصليين و التابعين. الأصليين، يدعون الى الاستسلام منطلقين من مصالحهم الطبقية و للحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم التي يمنحها لهم المستعمر. هؤلاء يمثلون الطبقات والشرائح الحاكمة والمتنفذة في البلدان العربية. هؤلاء يمثلون نهج النظام – السلطة السائد رسميا على المستوى العربي، إنه نهج أيديولوجي طبقي طفيلي ميركنتيلي تتلاقى مصالحه مع النظام الرأسمالي العالمي بل يربط مصيره بمصير النفوذ الاستعماري لهذا النظام الاستغلالي . لذا يرى أصحاب هذا النهج في المقاومة « عبث « و» تخريب « وضرب « للمشروع الوطني والقومي « وللاستقرار والإزدهار. لا استغراب ولا مفاجئة في هذه القراءة لأن أصحاب رؤوس الأموال سواء النفطية أو الكومبرادورية التجارية بما فيها المال المغسول ملتزمين بمصالحهم على حساب المصلحتين الوطنية والقومية التي يدعون الالتزام بها والدفاع عنها.

اما التابعين أو المثقفين المنظرين للواقعية. والعقلانية أي لبرامج وسياسات ممثلي البرجوازية اليمينية الرجعية، هم إفراز موضوعي لهذا الواقع، ولكنهم الأخطر بسبب مقدرتهم التبريرية و إمكانياتهم على قلب الحقائق ورسم صورة سوداوية لواقع مفترض. هم المرتزقة و « العملاء « المتطوعين المنظرين بلا أجر مباشر، و يعملون على رصف الطريق الذي يشقه أسيادهم « أصحاب نهج الاستسلام، مما يجعلهم الاحتياط التنظيري التكنوقراطي البيروقراطي العملي أحيانا والإداري أحيانا أخرى لإضفاء الطابع « الشعبي « على سياسات وبرامج الأنظمة غير الشعبية وغير الديموقراطية، ولخلق الأزمات وإدارتها. هؤلاء، كشريحة من شرائح البرجوازية، يتساوون موضوعيا مع المنخرطين، في التآمر على القضية بل هم الأكثر خطرا، وإن « بدون قصد « أو « بنيات حسنة «، على الفكر الثوري النضالي وعلى نهج المقاومة والتحرير والتحرر من الاستعمار وإيديولوجياته التي تكرس التخلف والتبعية.

المثال الأسطع في هذا السياق هو إصرار أعداء المقاومة ونهجها من مثقفين وإعلاميين ومستثمرين ورجال أعمال وحكام على «حشر « المواطن العادي والجماهير الشعبية « المحايدة « في زواريب التفكير بعواقب « العمل الثوري المقاوم ومخاطره « بل كونه عمل « تآمري مرتبط بالعدو « ويخدم استراتيجيته!!!!

الشهيد القائد الفذ والعبقري السيد حسن نصر الله، هو أول من تحدث عن مسألة مهمه تبرز حيويتها في هذه المرحلة التي نعيشها الآن تتعلق بمسألة « النصر «. حيث أكد في العديد من خطاباته قبل السابع من أكتوبر على أن الحرب المقبلة يريد فيها العدو « نصرا واضحا لا لبس فيه « وهذا يعكس عمق فهمه ورؤيته الصائبة لجوهر التحولات التي جرت في المنطقة، ولطبيعة حروب هذه المرحلة التي لا يملك فيها العدو ميزان قوى يميل لصالحه تماما كما في الماضي. أي ميزان قوى يسمح للعدو الصهيوني تحقيق إنجازات عسكريه سريعة كما كان يحصل في الماضي تؤمن له ضمانات أمنية و وجودية لمستقبله في فلسطين والمنطقة.

لذا عدم استطاعة العدو تحقيق « نصرا واضحا لا لبس فيه «، خلال ما يقارب الثلاث أعوام من حرب إبادة لم يشهد مثلها التاريخ الإنساني الحديث، هو تأكيد على تآكل قدرة عضابات جيش الكيان على الحسم. من أجل ترسيخ هذه الحقيقة وتعزيزها وتعميقها هنالك أمثلة من واقع حروب الكيان الصهيوني التي شنها على الشعب الفلسطيني وشعوبنا العربية، حروب مرتبطة باستراتيجيته الإحلالية التوسعية الاستعمارية.

إن الوضع الحالي متحرك وبشكل سريع، حركة هذا الواقع تلازمه حركة انزياح لمفاهيم ومقولات و سقوط بعض المسلمات بسبب تبدل واضح في موازين القوى المحلية والعالمية، لم تصل بنا بعد بأن نحقق الهزيمة التامة في العدو الذي أكدت الأحداث أن هزيمته ممكنة، بعد أن تم كسر أهم ركيزتين تأسس عليها جيشه. فنحن مقبلين على معارك إعلامية وسياسيه وفكرية ومطلوب منا خوضها بجسارة وتضحية وجرأة تضاهي تضحيات وجرأة المقاتلين الأبطال في غزة.

عن بوابة الهدف

لماذا يعترف الكيان الصهيوني باستقلال صومال–لاند؟

بوتبغى الحسين

ان الوضع في الصومالي حاليا هو وضع معقد للغاية، يتسم بانعدام الامن المستمر نظرا للتهديد الذي تمثله جماعة «الشباب» الإرهابية وللازمات الإنسانية المترتبة عن الكوارث الطبيعية، من توالي سنوات الجفاف وكذا الفيضانات وانعدام الامن الغذائي واقتصاد هش ومواجهة البلاد لتحديات سياسية مستمرة وتهديدات إرهابية نتجت عنها اختطافات ومس خطير لحقوق الانسان خاصة بالنسبة للنساء.

في إطار ندوة نظمها موقع منتدى المهاجرين شهر أكتوبر2025 قدمت الأستاذة «اندريا موقيت» تقريرا حول الوضع السياسي والأمني بالصومال كما أوضحت فيه التحديات التي يواجهها سكان هذا البلد. وقد بدأت الأستاذة ندوتها بإعطاء توضيحات حول الوضع السياسي والاجتماعي للبلاد، حول موقعه على خارطة القارة الافريقية وكيف خضعت لاستعمار مزدوج من طرف الانجليز والايطاليين قبل ان ينال الصومال استقلاله 1960. أضافت الأستاذة المحاضرة ان المجتمع الصومالي يرتكز الى بنية عشائرية لها تأثير قوي على السياسة وعلى المجتمع وتغدي صراعات قوية خاصة بوسط البلاد وجنوبه، كما أوضحت أيضا ان موقع البلاد هو موقع استراتيجي يقع ما بين البحر الأحمر والمحيط الهندي وانه دولة فيدرالية من بين مكوناتها منطقتي «البتلاند» و «صومال–لاند».

في إطار نفس الندوة أضافت الأستاذة المحاضرة انه لفهم وضع «صومال–لاند» لا بد من الرجوع الى سنة 1991 حيث تم الانقلاب على الجنرال «سياد بري» الذي وصل للحكم سنة 1969. في هذا السياق، طالبت العشائر المتمركز بصومال–لاند باستقلالها عن الفيدرالية الصومالية وأعلنت بذلك عن ولادة جمهورية تحمل نفس الاسم. إثر هذا الإعلان اندلع الصراع حول السلطة تحولت الى حرب أهلية ما بين السلطة المركزية الصومالية ومنطقة صومال–لاند. ولحد الساعة فمازالت الدولة الصومالية تطالب بهده المنطقة لكن من دون ان تتدخل في تدبير شؤونها المحلية. ومعلوم ان المنتظم الدولي لم يعترف باستقلال صومال–لاند، لكن المنطقة تدبر، بحكم الواقع، امورها الداخلية بشكل مستقل. فهي تحضي بدستورها الخاص، لها حكومة وعملة، كما لها جيش وعلم، ومنذ 1991 الى اليوم قامت بتنظيم أربعة انتخابات رئاسية كانت اخرها تلك التي تم تنظيمها سنة 2024. لكن منذ 1991 لم تعرف البلاد حالة استقرار نظرا للحرب الاهلية والنزعات الانفصالية، اما العامل الرئيسي لهذا التوتر المستمر فهو تنظيم «الشباب» الإرهابي، وهو جماعة جهادية ظهرت سنة 2006 وأعلنت عن ولائها لتنظيم القاعدة 2012، فقد كانت هذه الجماعة وراء قتل ما لا يقل عن 6000 شخص سنة 2025 و لا تتوقف عن استغلال البنية العشائرية وفقر الصوماليين و اثر ذلك استطاعت توسيع صفوفها ما مكنها من القيام بعملياتها الهجومية خارج الحدود الصومالية، بكل من دولتي كينيا واوغندا.

في 26 دجنبر الماضي أعلن رئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو عن اعترافه باستقلال صومال–لأند باعتبارها دولة مستقلة كليا عن فيدرالية الصومال. وفي هذا الإطار وقع وزيرة الشؤون الخارجية للكيان الصهيوني مع عبد الرحمن محمد شيخ عبد اللهي، رئيس صومال–لاند، اعلانا مشتركا تعترف بموجبه إسرائيل بصومال –لاند و هذه الأخير من جانبها بالكيان الصهيوني، الشيء الذي استنكرته العديد من الدول الافريقية، ذلك لان القرار الإسرائيلي هذا من شأنه ان يؤجج التوترات بالقرن الافريقي كما يعد مسا بوحدة دولة الصومال، لذلك صرح رئيس دولة الصومال الفيدرالية حسن شيخ محمد، امام البرلمان و الغرفة الثانية الصومالية المجتمعين استثنائيا هذه المرة للنظر في الازمة الحالية، على ان قرار نتنياهو بخصوص صومال–لاند هو مس خطير بسيادة البلاد.

بنفس المناسبة، اجتمع مئات الصوماليين يوم 28 دجنبر 2025 بالعاصمة «مقديشيو»، عاصمة الصومال، للتعبير عن غضبهم ورفضهم التام للقرار الصهيوني. فقام المتظاهرون بترديد النشيد الوطني الصومالي وبترديد شعارات تؤكد على وحدة البلاد من قبيل «صومال–لاند من الصومال» و «الصومال دولة واحدة لا تقبل التقسيم» وغيره من الشعارات المعبر عن الوحدة ورفض الانفصال. ومن بين المحتجين ارتفعت أصوات لتذكر بان الصومال لم يسبق لها ان تخلت عن أراضيها ولن تقوم بذلك اليوم لصالح الكيان الصهيوني، وأنها مستعدة لتقديم كل التضحيات من اجل وحدة الصومال.

نفس الموقف الرافض لاعتراف إسرائيل باستقلال صومال–لاند هو الذي تبنته دولتي جنوب افريقيا والصين حيث اكدتا عن تجديد التزامهما بسيادة الصومال وباحترام وحدة أراضيه. فقد أعربت جنوب افريقيا بصريح العبارة عن قلقها تجاه الموقف الذي أعلن عنه الكيان الصهيوني ودعت المنتظم الدولي لرفض ذلك السلوك والتمسك بالاحترام التام بوحدة أراضي الدولة الصومالية معتبرة ان قرار رئيس الكيان الصهيوني يشكل تهديدا للسلام والاستقرار بالقرن الأفريقي. ومعلوم ان جنوب افريقيا تتمسك بمبدأ الوحدة الافريقية المرتكز لاحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار باعتباره ضمانة أساسية للحيلولة دون نشوب الصراعات بين دول القارة. والصين هي الاخرى من جهتها عبرت عن قلقها العميق ومعارضتها الشديدة للنهج الصهيوني. فهي تدعم سيادة ووحدة وسلامة الأراضي الصومالية وتعتبر ان مسألة صومال–لاند شأن داخلي يخص الدول الصومالية وحدها ويجب ان يحلها الشعب الصومالي هو نفسه وفق ما يقتضيه دستوره وشروطه الوطنية. على هذا الأساس فلا حق لأي دولة ان تدعم قوى انفصالية بداخل بلد اخر بدافع المصلحة الخاصة.

اما بخصوص الهدف الذي كان وراء اعتراف الكيان الصهيوني بانفصال ارض–الصومال عن الدول الفيدرالية الصومالية فقد كشفت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن دوافعه الحقيقية لخصها صحفي إسرائيلي للقناة س14 في كون صومال–لاند قريبة من اليمن وقد يوفر لإسرائيل مراقبة ما يجري بأرض اليمن، خاصة تحركات الحوثيين، وهو الشيء الذي كان ينقص الكيان خلال السنتين الأخيرتين. لهذا يعتبر الصحفي ان الاعتراف بأرض–الصومال سيفتح المجال لاختيارات استراتيجية عدة ولشراكة في المجال الأمني وقد يوفر إمكانية استخدام تلك الأراضي لأغراض عسكرية في حرب قادمة. وبالنسبة لمتدخل إسرائيليين ثاني يدعى «شلومو فليبر»، فالاعتراف باستقلال ارض–الصومال كان نتيجة مجهود سنتين من العمل تحملت اسرائيل طيلتها عبء مواجهة الحوثيين الذين قاموا بإغلاق مضيق باب المندب وشل ميناء «اليات» المتواجد على البحر الأحمر والهجوم المتكرر على مدن بإسرائيل. نظرا لكل هذا عقد الكيان الصهيوني العزم للدخول للأراضي الصومالية بغرض القيام بأعمال استخباراتية وتجسسيه ومن خلالها العمل على إعادة فتح المضيق و إعادة ترتيب اوراقها بالمنطقة.

موقع الكتروني إسرائيلي (i24NEWS) من جهته أعطى توضيحات ضافية بهذا الخصوص حيث بين ان الاعتراف باستقلال أرض–الصومال من طرف نتنياهو كان نتيجة مفاوضات سرية دامت شهورا عدة. وامام هذه التحولات الخطير على امن اليمن بل على كل المنطقة، قام زعيم حركة أنصار الله السيد عبد المالك الحوثي بالتحذير من ان أي تواجد صهيوني بالأرض الصومالية هو تهديد لدولة اليمن وسيكون هدفا عسكريا للقوات المسلحة اليمنية. و هكذا خلقت وضعية متأثرة بالقرن الافريقي ودفع بدول بالمنطقة للدخول في تحالفات جديدة. من هذه الدول مصر وتركيا وخاصة السعودية التي تخشى من خطر محدق يتمثل في التحالف بين الإمارات وإسرائيل وذلك في سياق المطالب الانفصالية من لدن جماعات صغيرة وقبائل بالجنوب اليمني مدعومة من أبو ضبي.

في تحليله للوضع بأرض الصومال كتب د. «عادل سمارة» مقالا بالنشرة الالكترونية «كنعان» وضح فيه ان صومال–لاند ليس مجرد انفصال بل يدخل في إطار تقديم خدمة من طرف مجموعة تابعة طفيلية للصهاينة. هي حالة صهيونية تندرج في إطار موجة قومية ثالثة هي من صنع امبريالي وتواطئ رجعي عربي، خاصة الاماراتي. فالإمارات هي التي عمدت لتقسيم السودان وعملت نفس الشيء قبل ذلك بليبيا كما شاركت مع انظمة عربية أخرى في تدخلها بسوريا والعراق، وتمثل الحالة السورية الأكثر خطورة حيث شاركت أنظمة عربية رجعية الى جانب قوى امبريالية في تحطيم دولة بتاريخ عريق.

اما بخصوص الموجة القومية الثالثة الحالية التي تحدث عنها د. «عادل سمارة» فتندرج في إطار سيرورة من القوميات، الأولى هي التي جعلت الغرب يتوحد ضد المحيط، ثم الموجة الثانية التي توحدت على إثرها مقاومة المحيط ضد الغرب الاستعماري. والموجة الثالثة الحالية هي التي تتجسد في توسع هجوم الغرب على المحيط، فتحولت لتصبح هجمة من داخل المحيط نفسه، حيث تم توظيف البرجوازيات الاثنية، كبرجوازيات كمبرادورية طفيلة ومتحالفة مع الغرب الامبريالي، بهدف الانفصال وإقامة دويلات تابعة صارت رأس حربة ضد الدول الام والمنطقة بكاملها. انها مشروع حرب لا تنتهي قد تندلع تحت غطاء مبدأ تقرير المصير والبند السابع لمجلس الامن.

الرياضة والشباب المغربي: بين الإلهاء المنهج وتعميق الفوارق الطبقية

محمد راشيدي

في تحليله للدين، وصفه ماركس بأنه «أفيون الشعوب»، أداة لتخدير الوعي الطبقي وإخفاء التناقضات الاجتماعية، واليوم في المغرب المعاصر تلعب الرياضة وخاصة كرة القدم دوراً مماثلاً في البنية الفوقية للدولة البورجوازية، حيث تُستخدم كآلية إيديولوجية لصرف انتباه الشباب عن أوضاعهم المادية المتردية وعن الصراع الطبقي الحقيقي الدائر في المجتمع. قبل تحليل دور الرياضة كأداة إلهاء، يجب فهم الظروف المادية التي يعيشها الشباب المغربي، حيث تتجاوز نسبة البطالة بين الشباب 30%، وهي نتيجة حتمية لنمط الإنتاج الرأسمالي التابع القائم على الاستغلال والتبعية للإمبريالية العالمية، فيما أدت خصخصة الخدمات العامة وتراجع الاستثمار في التعليم والصحة إلى تحويلهما إلى سلع، مما عمّق الفوارق الطبقية وحرم أبناء الطبقة العاملة من حقوقهم الأساسية، بينما يغامر آلاف الشباب بحياتهم في قوارب الموت هرباً من واقع الاستغلال والتهميش في تعبير صارخ عن فشل النظام الاقتصادي القائم.

تستخدم الدولة البورجوازية المغربية الرياضة وخاصة كرة القدم كجزء من أجهزة الدولة الأيديولوجية بتعبير ألتوسير لتحقيق عدة أهداف، إذ يجد الشباب المحروم من آفاق المستقبل في المدرجات منفذاً لإفراغ غضبه وإحباطه، لكن هذا الغضب يُوجه نحو الفريق المنافس بدلاً من النظام القائم، فالطاقة الثورية التي يمكن أن تتحول إلى وعي طبقي ونضال سياسي تُستنزف في صراعات رياضية زائفة، حيث تُستبدل الهوية الطبقية التي توحد العمال والشباب المهمشين بهوية جغرافية أو رياضية مصطنعة، فشاب عاطل من الدار البيضاء وآخر من الرباط يعانيان نفس الاستغلال لكنهما يتصارعان في المدرجات بدلاً من توحيد صفوفهما ضد البورجوازية الكمبرادورية. في الوقت نفسه تستثمر الدولة ملايين الدراهم في البنية التحتية الرياضية والأحداث الكبرى كاستضافة كأس إفريقيا ومحاولة استضافة كأس العالم بينما تنهار المدارس والمستشفيات في الأحياء الشعبية، وهذا ليس تناقضاً عبثياً بل استراتيجية واعية قائمة على الاستثمار في الواجهة مقابل إهمال الجوهر.

تقدم كرة القدم نموذجاً كاذباً للحراك الاجتماعي من خلال قصص اللاعبين الذين انتقلوا من الأحياء الفقيرة إلى الثراء الفاحش والتي تُروج كدليل على أن النظام عادل وأن الفرصة متاحة للجميع، لكن هذه الحالات الاستثنائية النادرة تخفي الحقيقة البنيوية، فالنظام الرأسمالي مصمم لإعادة إنتاج الفوارق الطبقية والأغلبية الساحقة من الشباب محكوم عليها بالبقاء في قاع السلم الاجتماعي، علاوة على ذلك فإن النجاح الرياضي نفسه أصبح محكوماً بالفوارق الطبقية إذ أن الأكاديميات الخاصة الباهظة والتغذية الجيدة والرعاية الطبية كلها عوامل تمنح أبناء البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فرصاً أفضل حتى في المجال الرياضي. وعندما يحقق المنتخب الوطني إنجازاً رياضياً كالوصول إلى نصف نهائي كأس العالم 2022 تستغل الدولة هذا لإنتاج خطاب قومي شوفيني يحاول خلق وحدة وطنية وهمية تتجاوز الانقسامات الطبقية، فالجميع يُدعى للاحتفال كمغاربة متجاهلين أن المغربي الذي يعيش في فيلا بالرباط والمغربي الذي يكافح من أجل لقمة العيش في حي هامشي لا يعيشان في نفس المغرب الاجتماعي والاقتصادي، وهذا الخطاب القومي يخدم مصالح الطبقة الحاكمة بامتياز فبينما يحتفل الشباب في الشوارع تستمر سياسات التقشف وتستمر خصخصة القطاع العام ويستمر القمع والحصار ويستمر نهب الثروات الوطنية.

الرياضة الحديثة ليست مجرد نشاط بدني بل صناعة رأسمالية بامتياز، فالقمصان والتذاكر وحقوق البث والرعايات كلها تشكل سوقاً ضخمة تستنزف جيوب الشباب المفقر، وشاب عاطل يدفع آخر ما يملكه لشراء قميص فريقه المفضل في تعبير عن اغترابه المضاعف، اغتراب عن عمله الذي لا يملكه واغتراب عن وعيه الطبقي، علاوة على ذلك فإن نموذج النوادي الكبرى المغربية التي تحولت إلى شركات تجارية يعكس البنية الرأسمالية نفسها من ملكية خاصة واستغلال لقوة عمل اللاعبين وتراكم رأس المال في يد قلة وجماهير مستلبة تدفع وتشجع دون أن تملك أي قرار.

كما تشكل مجموعات الألتراس ظاهرة جديرة بالتحليل الطبقي العميق فهي تمثل شكلاً من أشكال التنظيم الشبابي العفوي وتحمل في طياتها إمكانيات ثورية كامنة، وهذه المجموعات المنظمة بقدرتها على الحشد والتعبئة وبروحها الجماعية ورفضها للسلطة تمتلك خصائص يمكن أن تتحول إلى أدوات للنضال الطبقي إذا توفر الوعي السياسي الصحيح. في بعض اللحظات التاريخية نجحت مجموعات الألتراس في توجيه سهام نقدها نحو الدولة والسلطة متجاوزة الحدود الرياضية الضيقة، فشعارات ضد الفساد وضد القمع البوليسي وضد الغلاء ظهرت في المدرجات رغم المنع والقمع، وهذه اللحظات تكشف عن إمكانية تحويل الطاقة الجماعية من الولاء الأعمى للنادي إلى الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية الحقيقية. لكن الدولة البورجوازية بأجهزتها القمعية والأيديولوجية تعمل جاهدة على احتواء هذه الإمكانية الثورية، فالقمع البوليسي المباشر والمنع من دخول الملاعب والاعتقالات والمحاكمات كلها أدوات تستخدمها السلطة لترويض هذه المجموعات وإعادتها إلى الحدود الآمنة للصراع الرياضي فقط.

إن التحدي الأساسي أمام الألتراس هو الانتقال من النقد العفوي والجزئي للدولة إلى فهم طبقي شامل للنظام القائم، فكثير من شعارات الألتراس تنتقد مظاهر الفساد أو القمع دون أن تربطها بالبنية الرأسمالية التي تنتجها بالضرورة، وهنا يأتي دور القوى الثورية المنظمة في العمل مع هذه المجموعات لتطوير وعيها السياسي وربط نضالها الجزئي بالنضال الطبقي الشامل، فعلى المناضلين الثوريين أن يفهموا أن الألتراس ليست عدواً بل حليفاً محتملاً، شريحة من الشباب الشعبي الذي يعاني نفس الظروف المادية القاسية التي تعانيها الطبقة العاملة لكنه يفتقد إلى الأدوات النظرية والتنظيمية لتحويل طاقته إلى فعل سياسي تحرري حقيقي.

وهنا يجب أن نطرح بديلاً جذرياً يقوم على كشف الوظيفة الأيديولوجية للرياضة، فعلى المناضلين الشباب أن يفهموا كيف تستخدم الرياضة كأداة إلهاء وأن ينشروا هذا الوعي بين أقرانهم، وهذا لا يعني رفض الرياضة كنشاط بل فهم سياقها الطبقي. كما يمكن تحويل المدرجات إلى فضاءات سياسية من خلال شعارات ضد البطالة وضد الخصخصة وضد القمع، فالجماهير الرياضية بطاقتها وحماسها يمكن أن تتحول إلى قوة ثورية إذا وُجهت بشكل صحيح، وبدلاً من الرياضة التجارية يجب النضال من أجل رياضة شعبية متاحة للجميع ممولة من الميزانية العامة بعيدة عن المصالح الرأسمالية، رياضة تبني الأجساد وتحرر العقول لا رياضة تستلب الوعي وتملأ جيوب الرأسماليين، كما أن على الشباب أن ينظموا أنفسهم لا في روابط مشجعين بل في نقابات وجمعيات وأحزاب ثورية، فالتنظيم الطبقي هو الضمانة الوحيدة لتحويل الطاقة الجماعية إلى فعل سياسي تحرري.

إن استغلال الدولة البورجوازية للرياضة كأداة إلهاء ليس قدراً محتوماً بل هو تعبير عن طبيعتها الطبقية، والشباب المغربي المحروم من حقوقه الأساسية ليس محكوماً عليه بأن يظل أسير هذا الإلهاء الممنهج، فالتاريخ يعلمنا أن كل الطاقة الشعبية حتى تلك التي تُفرغ في المدرجات يمكن أن تتحول إلى وقود للتغيير الثوري عندما يتوفر الوعي الطبقي والتنظيم السياسي، والطريق من المدرجات إلى الشوارع ومن هتاف التشجيع إلى شعار الثورة ليس بعيداً كما يبدو. على كل القوى التقدمية أن تعمل على تحويل هذه الطاقة الكامنة إلى وعي طبقي فاعل وأن تربط نضال الشباب من أجل كرامتهم بالنضال الأوسع من أجل مجتمع اشتراكي عادل حيث لن تكون الرياضة أفيوناً بل تعبيراً عن الحرية والإبداع الإنساني المتحرر من قيود الاستغلال الرأسمالي، فالنضال مستمر والمستقبل للطبقة العاملة والشباب الثوري.

ليلى خالد، رمز المرأة الفلسطينية المقاومة

(مقتطفات بتصرف أ.ز)

المولد والنشأة

ولدت ليلى خالد في مدينة حيفا بشمال فلسطين يوم 9 أبريل/نيسان 1944، لعائلة مسلمة من الطبقة المتوسطة، امتلك والدها علي خالد مقهى في المدينة، وأخذت والدتها لطوف على عاتقها رعاية أبنائها فتفرغت لتربيتهم والاهتمام بهم....

وقد صادف عيد ميلادها الرابع مجزرة دير ياسين، التي حدثت يوم 9 أبريل/نيسان 1948، حين قتل الجيش الإسرائيلي 750 فلسطينيا في البلدة. ومنذ ذلك الحين لم تحتفل ليلى بعيد ميلادها احتراما لذكرى المجزرة كما تروي ذلك في مذكراتها.

ومع استمرار المواجهات والقتال بين المقاومة الفلسطينية والإسرائيليين في جميع المدن الفلسطينية، بما فيها حيفا؛ قررت والدة ليلى النزوح إلى مدينة صور اللبنانية حيث يقطن عمّ العائلة،....

بعد تقسيم فلسطين تم تهجير عشرات الآلاف من أهلها من قراهم ومدنهم.

الحياة النضالية

كان دخول ليلى الحياة السياسية والنضالية بسبب الجو العائلي، إذ انتمى 6 من إخوتها إلى حركة القوميين العرب التي أسسها جورج حبش ووديع حداد، فقد كانت في الثامنة من عمرها حين كانت تجذبها نقاشات أخيها الأكبر مع والدها، ومنها بدأت تفهم سبب خروجهم من فلسطين وما يجب عليهم فعله.

وفي عمر الـ14 كانت ليلى منتظمة في حركة القوميين العرب ولم تكن مهمتها توزيع منشورات أو إلقاء خطابات أو الخروج في مظاهرات فحسب؛ بل طلب منها ومن رفيقاتها إيصال الطعام إلى خطوط المقاومين الأمامية، وبعد الحرب الأهلية في لبنان أصبحت ليلى عضوا فاعلا في الحركة.

وخلال المرحلة الجامعية انضمت ليلى إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، مع بقائها في حركة القوميين العرب، وبعد سفرها إلى الكويت للعمل تابعت عملها بالحركة سرًا في الإجازات من دون الإفصاح لأحد عن انتمائها إلى الحركة؛ إذ كان محظورا على المدرسين بالكويت الانتماء للحركة.

وبعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية عملت ليلى على دعمها لافتتاح فروع لها في الكويت، وعملت مع فرع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بين عامي 1967 و1968، فقد كانت فتح المنظمة الفلسطينية الوحيدة المصرح لها بالعمل في الكويت.

في تلك الفترة وجدت ليلى بعض الملصقات للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في إحدى المكتبات الكويتية، فتواصلت مع خلية محلية للجبهة وانضمت إلى أحد برامجهم المكثفة، وبعد هزيمة 1967 انضمت إلى الجناح العسكري للجبهة.

وقد عارضت عائلتها انضمامها إلى معسكرات التدريب، إلا أن ليلى خالفت عائلتها والتحقت بمعسكر التدريب شمالي العاصمة الأردنية عمان مع اثنين من إخوتها.

وبعد انتهاء فترة التدريب الأولى في المعسكر، وقع الاختيار عليها لتكون في فريق العمليات الخاصة، ثم اختارها قائدها للانضمام إلى فريق العمليات الخارجية في لبنان، الذي كان بقيادة الدكتور وديع حداد، حينها أرسلت لتدريب خاص تمهيدا للقيام بأولى عملياتها، وهي خطف طائرة «تي دبليو أي بوينغ 707» أثناء رحلة من روما إلى أثينا ثم تل أبيب.

عملية خطف الطائرة الأولى

...ثم سافرت مرة أخرى إلى روما في أغسطس/آب 1969 لتنفيذ العملية، وهناك قابلت شريكها في العملية سليم العيساوي، وحجزا مقعدين في الدرجة الأولى في الطائرة المختارة ليكونا قريبين من قمرة القيادة، وكانا مسلحين، إذ استطاعا إدخال أسلحتهما إلى الطائرة من دون أن يشعر أحد بذلك.

وبدأت العملية أثناء توزيع الطعام على الركاب، إذ استغل العيساوي انشغال طاقم المضيفين وانتقل إلى قمرة القيادة، آمرًا قائد الطائرة ومساعديه بتنفيذ أوامر القيادة الجديدة للطائرة. ثم أخبر جميع من في الطائرة أنهم الآن تحت إمرة القائدة «شادية أبو غزال» أول شهيدة في الجبهة الشعبية.

أمسكت ليلى القنبلة بيدها ولحقت العيساوي إلى قمرة القيادة، وهناك أمرا المضيفين وكافة ركاب الدرجة الأولى بالتوجه إلى الدرجة السياحية، ليكون الجميع بعيدين عما يحدث في غرفة القيادة.

وكان دور ليلى في العملية هو التواصل مع قائد الطائرة وبرج المراقبة والسيطرة على قمرة القيادة، وقد ألقت ليلى خطابا سياسيا باللغة الإنجليزية عرفت فيه بالجبهة الشعبية والقضية الفلسطينية، وترجمت إحدى المضيفات الخطاب إلى الفرنسية لأن كثيرا من الركاب كانوا لا يتقنون الإنجليزية.

وطلبت ليلى من قائد الطائرة التوجه إلى مطار اللد، وبمجرد دخول المجال الجوي الإسرائيلي أحاطت بالطائرة المختطفة 3 طائرات مقاتلة إسرائيلية، وكان الاحتلال حينها يخاف من تفجير الطائرة فوق المطار أو فوق إحدى المدن الإسرائيلية.

وطلبت من الطيار أن يحلق على علوّ منخفض فوق مدينة حيفا إذ كانت تطمح لرؤية وطنها الذي غادرته وهي ابنة 4 سنوات.

ثم أمرته بالتوجه إلى دمشق، وطوال الرحلة تحلت ليلى بالهدوء، وركزت على تنفيذ مهمتها بنجاح، محافظة على سلامة الركاب وطاقم الطائرة، فلم يكن الهدف إلحاق الأذى بأحد، وإنما بهدف تبادل الأسرى وتعريف العالم بالقضية الفلسطينية.

حين هبطت الطائرة في مطار دمشق بدأت مهمة العيساوي، فبعد إفراغ الطائرة من الركاب، فخخ سليم غرفة القيادة وفجرها، ثم رافق الخاطفان المسافرين إلى مبنى المطار.... (سنة 1969)

عمليات تجميلية لتغيير الوجه

عادت ليلى إلى الأردن عام 1970 لكن بقي حلم القيام بعملية أخرى كبيرة يراودها، فقررت تغيير ملامح وجهها حتى لا تتعرف أجهزة أمن المطار عليها، وبحثت عن جراح تجميلي يجري لها هذه العمليات، فوجدت جراحًا يعمل في بيروت، فذهبت إليه وأخبرته بنيتها تغيير ملامح وجهها بحجة أنها تريد السفر إلى أوروبا للزواج من خطيبها وتخاف أن يقبض الإنتربول (الشرطة الدولية) عليها، لكن الطبيب لم يقتنع بقصتها وبقي خائفا منها بسبب السمعة القتالية التي سبقتها، فوافق على إجراء العمليات بشرط أن توقع ليلى على تعهد يفيد بأن الطبيب قام بالعمليات تحت تهديد السلاح.

احتاجت ليلى عدة عمليات تجميلية متلاحقة لتغيير شكل الأنف والوجنتين والفم، وتم ما طلبته فقد تغيرت ملامحها على نحو يصعب التعرف عليها، وظلت ليلى تعاني صداعا لعدة عقود نتيجة هذه العمليات وتغيير شكل الأنف.

عملية خطف الطائرة الثانية

سافرت ليلى إلى أوروبا في بداية سبتمبر/أيلول 1970 استعدادا لإتمام المهمة، وقابلت شريكها بالعملية باتريك أرغويلو، وتوجها إلى المطار يوم 6 سبتمبر/أيلول لتنفيذ عملية خطف طائرة بوينغ 707 التابعة لشركة العال الإسرائيلية، وكان من المخطط وجود 4 خاطفين على الطائرة ذاتها، إلا أن الشريكين الآخرين منعا من الصعود إلى الطائرة حين شكّ فيهما رجال الأمن، وقيل لهما إن مقاعد الطائرة ممتلئة ولا مكان لهما.

وأثناء الانتظار في قاعدة الترانزيت تعرّف باتريك ملامح ليلى وأشار إلى أنه يعرف هذا الوجه سابقا، ولم يكن باتريك وحده من استطاع معرفة ملامح ليلى فقد تعرّف ملامحها ضابط إسرائيلي كان يجلس في الصفوف الأخيرة خلف ليلى ويحدق بها، مما دفعها للبدء بتنفيذ العملية قبل الوقت المتفق عليه خوفا من أي تصرف يقوم به الضابط إذا ما تأكد من ملامحها، وكانت الطائرة قد غادرت المجال الهولندي حديثا.

ركضت ليلى من المقاعد السياحية حيث تجلس باتجاه غرفة القيادة؛ إلا أنها كانت بعيدة فاستطاع قائد الطائرة إغلاق باب القمرة فلم تستطع الدخول، مما دفعها لإخراج قنبلتين لتستخدمهما بالتهديد، لكن الضابط الإسرائيلي أطلق النار عليها.

تدخل أرغويلو على نحو عاجل ليحمي ليلى فتبادل إطلاق النار مع الضابط الإسرائيلي، وأصاب كل منهما الآخر، في تلك الأثناء هاجم رجلان من رجال الأمن وأحد المسافرين ليلى ليأخذوا منها القنابل وضربوها بشدة حتى انكسرت أضلعها وأغمي عليها نتيجة الضرب العنيف، وحين بدأت استعادة وعيها شاهدت الضابط الإسرائيلي يقترب من أرغويلو المصاب والمقيد ويطلق عليه 4 طلقات في ظهره مباشرة مما تسبب في موته

هبط الطيار في لندن اضطراريا للحفاظ على حياة الضابط المصاب، الذي استلمته قوات أمن إسرائيلية كانت مغادرة على متن طائرة إسرائيلية أخرى، حتى لا يقع أسيرا لدى بريطانيا بتهمة قتل الخاطف. أما ليلى فقد تنازع عليها الأمن البريطاني والأمن الإسرائيلي، ونقلت بسيارة إسعاف للعلاج، فقد كانت غارقة بدمائها من الضرب.

في الوقت ذاته كان شريكا ليلى وباتريك اللذين منعا من الصعود إلى الطائرة قد اختطفا طائرة «بان أم»، وأجبراها على الهبوط في مطار بيروت، وهناك تلقيا تعليمات من قيادة الجبهة بالتوجه إلى القاهرة وتفجير الطائرة، أما الطائرتان الأخريان اللتان كان من المخطط اختطافهما في الوقت ذاته مع طائرة العال فقد تمت عمليتا اختطافهما بنجاح وهبطتا في مطار حربي قديم بشمال الأردن يسمى مطار دوسون، كان الثوار يستخدمونه ويطلقون عليه اسم مطار الثورة.

فقد هبطت الطائرة الأولى يوم 7 سبتمبر/أيلول 1970 والثانية يوم 9 سبتمبر/أيلول من السنة ذاتها، ثم لحقت بهما طائرة بريطانية أقلعت من البحرين، اختطفها شاب فلسطيني لا ينتمي للجبهة ولم ينسق معها، وإنما كان ذلك ردّا منه على سجن ليلى للضغط على بريطانيا لإطلاق سراحها...

العودة إلى بيروت

عادت ليلى لتمارس عملها عضوا في وحدة العمليات الخارجية للجبهة الشعبية، وهي الوحدة التي كان يقودها وديع حداد، وقضت مدة هناك متنقلة من مكان إلى آخر بسبب تهديدات مسؤولين إسرائيليين باستهدافها في بيروت...

انتخبت ليلى خالد، سنة 1993، عضواً في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لدى انعقاد مؤتمرها الوطني الخامس. وفي سنة 2005، انتخبت عضواً في المكتب السياسي للجبهة الشعبية.

أصبحت ليلى خالد عضوا في المجلس الوطني التشريعي مما أتاح لها زيارة فلسطين عام 1996.

فلسطينيٌّ كحدِّ السيف

حسن اولحاج

أنا فلسطينيّ،
وهذا ليس تعريفًا
بل موقف.
ليس بطاقة هوية،
بل حكمًا مؤبّدًا
بالانحياز.
أنا فلسطينيّ
أي أنني وُلدتُ
في الجهة الخطأ من الرواية،
الجهة التي لا تُروى
إلا بالدم.
علموني اللغة
فرفضتُ أن أستعملها للزينة،
كسرتُ الجملة
كي تمرّ الحقيقة،
وشحذتُ الكلمة
حتى صارت سكينًا.
لا تسألوني عن السلام
وأنا أراه يوقّع
فوق قبورنا،
ولا عن العقلانية
وأنا أعرف
أن العدل وحده هو العاقل.
فلسطين
ليست قضيةً،
القضايا تُناقش.
فلسطين
فضيحة هذا العالم،
والمرآة التي
يكسرونها
كي لا يروا وجوههم.
نحن لا نطلب الشفقة،
الشفقة صدقة،
ونحن نطالب بحقٍّ
مسلوب بالقوّة.
نحن أبناء البيوت
التي هُدمت
وما زالت واقفة في الذاكرة،
أبناء الأمهات
اللواتي لا يصرخن
لأن الصراخ
ترف.
أنا فلسطينيّ
أي أنني حين أقول "نحن"
أقصد من مات
ومن سيولد
ومن لم يُسمَح له أن يولد.
نحن لا نقدّس الموت،
لكننا نحتقر حياة
تُعاش على الركبتين.
نحن هنا
كحدّ السيف:
الجزء الذي لا يراه الجبان،
لكنه يخيفه.
لسنا ضحايا
كي تضعوا لنا أكاليل،
نحن خصوم
في معركة مفتوحة
مع النسيان.
وإن سقط الجسد
تبقى الكلمة واقفة،
وإن كُسِر السيف
يبقى حَدُّه
في اللحم.
أنا فلسطينيّ،
وهذا يعني
أنني لا أملك ترف الحياد،
ولا رفاهية الصمت،
ولا خيار الانحن

الصوت الصامد للمقاومة والثورة

لويس بريهوني/ بالتصرف

برحيل مُبكّر وصادم، ودّع لبنان زياد الرحباني، عميد الموسيقى الراديكالية، عن عمر ناهز 69 عاماً. فهذا الشيوعي الملتزم، والمنحاز إلى قضية فلسطين، خلّفت موسيقاه بَصَمات لا تمحى عبر المنطقة العربية، فبات أيقونة ألهمت موسيقاه أجيالاً من المستمعين والموسيقيين والمناضلين، وهزّت أعماله عروش الأثرياء، وأحرجت المحافظين، وأقلقت الليبراليين. هو ابن أسطورة الغناء اللبناني فيروز وعاصي الرحباني، وقد تحدّت موسيقاه النظامَ القائم ودعت إلى إسقاطه.

.....

مثّلت المذبحة في مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين في سنة 1976 صدمة له، فانتقل من الراحة المادية مع عائلته في شرقي بيروت إلى غربيّها حيث قرر الإقامة في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، رافضاً على مدار الغزوات الصهيونية والحرب الصعبة التي استمرت أكثر من 15 عاماً، مغادرة البلد والبحث عن ملاذ في مكان آخر. وتعبيراً عن الأجواء الراديكالية التي اختارها زياد، ألّف الموسيقى الخاصة بفيلم «عائد إلى حيفا» (1982)، المستند إلى رواية غسان كنفاني، من إنتاج المخرج العراقي قاسم حوّال، وبدعم مالي من ألمانيا الشرقية الاشتراكية.

أحدث الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، وقبله الحروب الداخلية، ارتفاعاً في النزعة المحافظة والطائفية، وفي ظل هذه المناخات، أطلق زياد ألبومه الموسيقي الشهير «أنا مش كافر». وقد هاجمت الأغنية الرئيسية في الألبوم أولئك في المجتمعات المسيحية والإسلامية في لبنان الذين غسلوا أيديهم من المشكلات التي يواجهها الفقراء والمضطهدون:

أنا مش كافر، بس الجوع كافر
أنا مش كافر، بس المرض كافر
أنا مش كافر بس الفقر كافر...

وتضمّن الألبوم نفسه، أغنية زياد «المقاومة الوطنية اللبنانية» التي انتقدت كثرة الكلام والأغاني عن الجنوب وعلّت شأن العمل المقاوم. وقد غنتها فيروز لاحقاً في مهرجان بيت الدين 2000:

خلّصوا الأغاني هنّي ويغنّوا عالجنوب
خلّصوا القصايد هنّي ويصفّوا عالجنوب
ولا الشهدا قلّوا ولا الشهدا زادوا
إذا واقف جنوب واقف بولادو
خلّصوا القضايا هنّي ويردّوها عالجنوب
كسّروا المنابر هنّي ويعدّوا عالجنوب
اللي عم يحكوا هو غير اللي ماتوا
المعتر بكل الأرض دايماً هوّي ذاتو
هيدي مش غنية
هيدي بس تحية
وبس
....

وفاة زياد في 26 تموز / يوليو، والتي تزامنت مع اشتداد الإبادة الجماعية التي تقترفها إسرائيل في غزة، علق عليها كثير من الموسيقيين والناشطين السياسيين. فقد عبّر عازف العود المصري حازم شاهين الذي عزف مع زياد في أعوامه الأخيرة، عن حزنه لفقدان «صديق وإنسان من أعلى المقامات»، وقال إن التزام زياد السياسي كان ينعكس في طريقة معاملته للآخرين: «على المستوى الشخصي، كان فريداً في عدم أنانيته، مهتماً بدعم الفنانين الشباب وتحفيزهم بدلاً من أن يكون مدفوعاً بمهنته الخاصة.»

واعتبر الشاعر اللبناني فادي زريقات أن وفاة زياد تحمل أهمية تعادل فقدان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ذلك بأن وفاته «فقدان ضخم للموسيقى الثورية، والثقافة، والإعلام، والمقاومة.»

كما ظهر زياد في العلن كمعلّق سياسي في الأعوام الأخيرة، وكان يدين التدخل الغربي في سورية وينتقد الفساد البورجوازي في لبنان.

أمّا فلسطينيا، فقد نَعَتْه جهات عديدة، بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي قالت في بيانها:

لقد كان زياد الرحباني أكثر من فنان؛ كان ضميراً وطنياً حيّاً، ومثقفاً مشتبكاً مع قضايا شعبه، منحازاً دوماً للفقراء والمهمّشين، ورافضاً للظلم والاستبداد والطائفية. حمل صوته رسائل الوطن والناس، وجعل من الفن منصة للمقاومة، ومن المسرح مساحة لقول الحقيقة، ومن الموسيقى جسراً بين الألم والأمل.

لقد شكّل زياد الرحباني صوتاً فريداً في وجه القهر والاستغلال والطائفية، وجعل من الأغنية والمسرح والموقف أدوات مقاومة.

لم يكن يوماً محايداً، بل كان منحازاً للفقراء، للناس، لفلسطين، لغزّة، للثوّار الذين لم يطلبوا شيئاً سوى وطن لا يُباع، وحياة لا تُهان.

جروح لا تُرى

محمد أبو محيسن

لا تُقاس معاناة أطفال غزة فقط بما هو مرئي من دمار، فهناك معاناة أعمق وأخطر؛ الجروح النفسية. لقد شهد معظم أطفال غزة مشاهد يجب ألّا يراها أي إنسان، ناهيك بالطفل، الذي فقد أحد والديه، وشهد القصف الليلي، وأصوات الرعب، والانفجارات التي توقظه من النوم.

إن كثيراً من الأطفال يُظهرون أعراض اضطراب ما بعد الصدمة: التبوُّل اللاإرادي، والكوابيس، ونوبات الغضب، والانطواء، أو حتى فقدان الرغبة في الحياة. وعلى الرغم من بعض المبادرات المحلية والمنظمات الإنسانية التي تحاول تقديم الدعم النفسي، فإن الحاجات أكبر كثيراً من الإمكانات المتوفرة.

تخيل طفلاً في الخامسة يرى منزله يُقصف، أو يفقد أحد والدَيه، أو يعيش في خيمة بلا كهرباء أو ماء، ويُطلب منه أن يتكيف. هذه التراكمات تترك ندوباً عميقة يصعب التئامها.

والمؤلم أكثر أن معظم الأُسَر تفتقر إلى المعرفة أو الموارد للتعامل مع الاضطرابات النفسية. وفي ظل الأولويات المعيشية الملحّة –الطعام، والدواء، والأمان– فإن الصحة النفسية تأتي في آخر القائمة، إن وُجدت أصلاً.

طاحونة الطلاسم

نورالدين موعابيد

لا أرى ما يحيّن الحلول/ العجائب أكثر من تغييب العقل الناقد، ذلك أن الانسحاب من مجتمع يمور بالتفاوت الطبقيّ، فتتوارى فيه المداخل والبدائل، ويغدو الخلاص لدى المنبطحين والرعاديد، نظير لبن العصفور، أو بيضة الديك،هو انسحاب سالب. فأما «طاحونة الطلاسم» فنص قرائيّ–إقرائيّ أذكر أن خلاصته، إن كانت ذاكرتي تسعفني، هي أن اقتضاء تشغيل تلك الطاحونة السحرية هو نطق كلمة السر. وبعد ذلك يحدد الراغبُ مطلبه(غايته).. فما كان أن قرر خوض غمار التجربة، عاقدا العزم على تغيير وضعه التراجيديّ، البئيس. وما هي إلا برهة تمرّ حتى رأيته يقول: «طاحونة الطلاسم، حويت ما في العالم، إني أريد قصرا فخما.»، مما حرك الطاحونة مستجيبة، لكن الحظ العاثر أنسى صاحبنا كلمة السر التي عليه أن ينهي بها التجربة، فما كان من السعد إلا أن تحول إلى نحس.

إن»أسطرة» المواقف لا تجدي فتيلا في تجاوز الواقع الملموس، لأنه مرتهن بالتحليل الملموس كذلك، ومن ثمة انتزاع الحقوق، مع استثناء الأساطير الإستتيقية، الإبداعية، التي هي في حقيقتها، مكون رئيس من مكونات الخطاب الشعريّ، الحداثيّ. ومن المؤشرات الدالة –دلالة صارخة– على «الديستوبيا « أن «مؤسسات» الرهان (سباق الخيول+سباق الكلاب)، بالإضافة إلى «طوطوفوت»/ «اللوطو»... قد تناسلت، وتواترت، وبات مألوفا أن ترى» طوابير» احرنجمت قرب شبابيك السباق (الرهان) تترقب تحقق أوهامها، ولكن هيهات !!.ولربما وُظفت»الطاحونة» كثيرا في الإبداعات الروائية، نظير طواحين الهواء بالنسبة إلى Don-kishot، ورواية»طواحين بيروت» لدى توفيق يوسف عواد.

و تحف ب «الرحى» دلالات حبلى من قبيل أنها تحايث «الحرب» في المخيال الشعبيّ، نحو قول الشاعر العربيّ ابن كلثوم مؤكدا شراسة قومه وشدتهم وهم يقارعون خصومهم وأعداءهم:

متى ننقل إلى قوم رحانا
يكونوا في اللقاء لها طحينا

و تنحو أيضا منحى جنسيا،و/أو منحى سياسيا مثل القول الدارج، الذي أضحى مرددا زمن الحراك الشعبيّ:»اطحن أمّو»!!!

■ أبو حنظلة أكتوبر2025

ادريس عدا:

كان مؤتمر الأطراف في البرازيل، مؤتمر خيبة الأمل لمن راهنوا منذ أول مؤتمر من نوعه في برلين سنة 1995، على هذه الالية الأممية في إنقاذ الحياة على الكوكب والبشرية من مآل كارثي محتوم...

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة البيئة هو الرفيق ادريس عدة عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي ومسؤول نقابي بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش)، مهتم بالقضايا الفلاحية والبيئة، مثل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، العضو في حركة طريق الفلاحين (La Via Campesina)، كمندوب لهذه الأخيرة في قمة الشعوب، ومندوب ملاحظ في مؤتمر الأطراف COP30 ، ...

■ في نظرك ما هي أهم مراحل اهتمام المنتظم الدولي بسؤال البيئة، وما تفرع عنه من أسئلة تهم العدالة المناخية؟

● في البداية أحيي عاليا الرفيقات والرفاق في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي، على الاستضافة الكريمة، قبل التذكير بأن الانشغال بالبيئة البشرية بدأ بشكل محدود على المستوى الشعبي منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه منذ سبعينيات القرن المنصرم، تحول هذا الموضوع إلى انشغال ذو أهمية قصوى لدى منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، كما أضحى يشغل حيزا متناميا في مداولات المنتظم الدولي بفضل الضغوط المتعاظمة للحركات والتحركات البيئية العالمية، قبيل تخليد أول يوم عالمي للأرض في 22 أبريل من سنة 1970.

بعد بروز أهمية التعاون الدولي لحماية البيئة، توّجت هذه الدينامية الناشئة، بتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972، حيث ظهرت أول وثيقة دولية تضم 26 مبدأ حول البيئة والتنمية، وصدر عن المؤتمر المذكور حينها 109 توصية لمواجهة التحديات البيئية العالمية؛ وتم إثر ذلك إنشاء ما يُعرف اليوم ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بغية تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، ورفع الوعي العالمي بأهمية الحفاظ على البيئة، ومواجهة التحديات البيئية.

وفي خضم السجال العالمي حول موضوع البيئة البشرية، وتوالي الظواهر المناخية المتطرفة، برز التركيز على تحدي التغيرات المناخية، ليتم إنشاء اللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC) سنة 1988، التي قدمت أولى التوصيات السياسية حول التغير المناخي؛ فيما شهدت العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية حول التغيرات المناخية، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) سنة 1992 وبروتوكول كيوتو سنة 1997 الذي وثق لالتزام الدول المتقدمة بخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. إلا أن اتفاق الاطراف في باريس سنة 2015، في إطار COP21، شكّل لحظة متميزة بدقة الأهداف المراد بلوغها وبطرح عدد من آليات التتبع والمراقبة الدولية؛ حيث جرى الاتفاق على ضرورة العمل الدولي المشترك من أجل الحد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين، مع السعي لحصره في 1.5 درجة، وتخصيص 100 مليار دولار كمساعدات مالية للدول النامية لمواجهة آثار التغيرات المناخية، ودعوة الدول الأطراف إلى تطوير استراتيجيات خاصة بها للتكيف مع التغيرات المناخية والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة؛ كما تعهدت دول المركز الرأسمالي بنقل تكنولوجيا التكيف والتخفيف من الانبعاثات الغازية إلى الدول الفقيرة.

■ كيف تقيم منظمات المجتمع المدني الدولية المستقلة عن مراكز النفوذ، والقوى المناضلة من أجل العدالة المناخية، أهمية هذه السيرورة وسير تنزيل الاتفاقات، انطلاقا من أثر ذلك فعليًا، في الحد من التدهور البيئي والاحتباس الحراري؟×

● لقد شكلت نتائج اتفاق باريس وما تلاها من اتفاقات إلى اليوم مادة إعلامية خصبة للترويج لحصول توافق دولي من أجل تخطي الأزمة المناخية، غير أن تصاعد الانعكاسات الخطيرة للتغيرات المناخية على أوضاع الشعوب عمومًا وتهديد مستقبلها، خصوصًا في القسم الجنوبي من الكوكب، يفضح زيف هذه الدعاية ويؤكد أن ما تعتبره البروباغندا الرأسمالية إنجازًا وتطورًا دوليا في اتجاه إقرار العدالة المناخية، لا يعدو كونه التفافا على ضغوط ونضالات الحراكات الاجتماعية والسياسية والتنظيمات البيئية، ومحاولة لتضليل وعي الشعوب بخطورة الوضع البيئي العام وبهَوْل التحديات التي تواجهها البشرية جراء التغيرات المناخية.

هكذا أضحى هذا الوضع البيئي الملموس حجة دامغة لدعم سردية القوى المناهضة للنظام الرأسمالي المتحكم ونمط إنتاجه القائم على الاستغلال المتوحش للإنسان والطبيعة؛ كما شكل وعي الشعوب تربة خصبة لتطور وتجذر النضالات الميدانية، وتشبيك جهود القوى والتنظيمات العالمية الساعية لمناهضة القوى المسؤولة عن ما يجري، وطرح بدائل جذرية في مواجهة الحلول الزائفة للأزمة المناخية، التي تدفع النقاش الأممي بعيدًا عن تحديد المسؤوليات بدقة وتعدم أية إمكانية لفرض التوصل إلى اتفاقات ملزمة لكبار الملوثين، وإنشاء آليات أممية رادعة بإمكانها وقف جرائم الغرب الرأسمالي وإجباره على دفع فاتورة التحول نحو أسلوب بديل آمن وعادل للإنتاج والعيش، وتحمل تكاليف التكيف مع الأوضاع البيئية غير القابلة للمراجعة في عدد من مناطق العالم.

■ شاركتَ كمناضل نقابي في مؤتمر الأطراف الثلاثين COP30 الذي انعقد في البرازيل بين 10 و 21 نونبر 2025، ما هي أهم خلاصاته وكيف تعاطت القوى المناضلة مع تلك المخرجات؟

● لقد شاركتُ كممثل للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، العضو في حركة طريق الفلاحين (La Via Campesina)، كمندوب لهذه الأخيرة في قمة الشعوب، ومندوب ملاحظ في مؤتمر الأطراف COP30؛ هذا الأخير لم يخرج عن قاعدة سابقيه من المؤتمرات التسعة والعشرين، رغم اجتهاده في ابتداع حلول زائفة جديدة وتعليبها في لبوس علمي وتقني لإخفاء طابعها كحلول من داخل نفس النسق الرأسمالي المهيمن، ومن داخل منطق السوق المتوحشة ذاته.

وهكذا ثبت مؤتمر الأطراف الثلاثون العديد من الحلول التي لم تساعد، طيلة 30 سنة من اعتمادها، في إخراج الكوكب الأزرق من مسار الكارثة. ومن هذه الحلول، على سبيل المثال لا الحصر: الفلاحة عالية التقنية التي لا تخفي تطبيعها مع طرق التعديل الجيني، والاستغلال المكثف للطبيعة، والاقتصاد الأخضر، والديون الخضراء، وسوق الكربون، والتحول نحو مصادر الطاقة المسماة نظيفة، وغيرها من الحلول التي يتم الترويج لها مع إخفاء حقيقة كونها تعزز سوق الرساميل والبضائع والتقنيات لفائدة الرأسمال المالي والشركات متعددة الاستيطان والأوليغارشيات الممسكة بزمام السلطة في دول الجنوب، وتغرق شعوب هذه الدول في المزيد من التبعية، وتورطهم في المزيد من المديونية دون إحراز أي تقدم في بلوغ الأهداف الكبرى التي يجمع عليها المنتظم الدولي من أجل "تبريد الكوكب" وحماية الحياة فيه.

وبالعودة إلى مخرجات COP30 المنعقد في بيلم بالبرازيل، فقد جاءت باهتة دون مستوى الأخطار المحدقة بالبشرية، ونذكر منها أساسًا:

- التشديد مجددًا على بديهية أهمية الحفاظ على الغابات وتقليل الانبعاثات.
- إطلاق خطة لدعم الصحة العامة وتخفيف تأثير التغير المناخي على الصحة.
- تجديد التعهدات الطوعية للدول بتخفيف الانبعاثات وتحقيق أهداف المناخ.

كما حصل الاتفاق رسميًا على استضافة تركيا لمؤتمر الأطراف (COP31) سنة 2026، فيما تكفلت منافستها أستراليا بتولي قيادة المفاوضات الحكومية خلال الفترة التحضيرية.

وعلى مستوى التمويل، قدّر المؤتمر أن هناك حاجة لتوفير حوالي 1.3 تريليون دولار سنويًا من التمويل (عام وخاص) بحلول 2035، لدعم جهود التخفيف والتكيف على المستوى العالمي.

فيما اكتفى المؤتمر بالتعهد فقط، وليس الالتزام، بتمويل لا يتعدى 125 مليار دولار من أصل هدف إجمالي يبلغ حوالي 300 مليار دولار سنويًا بحلول 2035، لدعم الحفاظ على الغابات والتحول إلى الطاقة النظيفة، مع تأسيس آلية داعمة للحفاظ على الغابات المطيرة حول العالم بتمويل محتمل قدره 6.7 مليارات دولار.

وعلى مستوى الآليات التنفيذية، اتفقت أطراف المؤتمر على تعزيز دور آليات السوق لتسهيل تبادل اعتمادات الكربون، وتسريع الاستثمار في تقليل الانبعاثات. كما جرى الاتفاق على "آلية انتقال عادل" لدعم العمال والمجتمعات أثناء التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

هكذا أحبط الملوثون الكبار المتحكمون في COP30 آمال إبرام اتفاق صريح، أو جدول زمني ملزم لوقف استخدام الفحم والنفط والغاز، ووضع خطة عالمية ملزمة لإنهاء إزالة الغابات بحلول 2030، كما توقع المتفائلون؛ بل لم ينجح المؤتمر الثلاثون حتى في وضع آليات تنفيذية سريعة لتحقيق أهداف اتفاق باريس بعد مرور عشر سنوات على توقيعه.

وباختصار، كان مؤتمر الأطراف في البرازيل، مؤتمر خيبة الأمل لمن راهنوا منذ أول مؤتمر من نوعه في برلين سنة 1995، على هذه الآلية الأممية في إنقاذ الحياة على الكوكب والبشرية من مآل كارثي محتوم؛ وهي الخيبة والعجز اللذان عبّر عنهما رسميا رئيس المؤتمر والأمين العام للأمم المتحدة نفسه.

■ ذكرت بانعقاد قمة الشعوب بالموازاة مع مؤتمر الأطراف في البرازيل، كيف تعاملت التنظيمات الشعبية مع مجريات وخلاصات هذه القمة؟

● كما سبق أن ذكرت، فقد انعقدت قمة الشعوب في بيلم بالبرازيل في الفترة من 12 إلى 16 نونبر 2025، بحضور حوالي 70 ألف مشارك من أزيد من 65 دولة، ممثلين لأزيد من ألف منظمة محلية وعالمية، وشكلت القمة فضاءً وحدويًا للترافع الأممي من أجل العدالة المناخية، وكانت واضحة في ربط هذه الأخيرة بالعدالة الاجتماعية عبر العالم، وربط الأزمتين المناخية والاجتماعية بطبيعة النظام الرأسمالي المهيمن على الصعيد العالمي.

ونظرًا لطبيعة القمة كملتقى عالمي للحركات

المناضلة من أجل بيئة بشرية سليمة، والحراكات الحقوقية، وحراكات الشعوب الأصلية، ومنظمات المزارعين والعمال والمهاجرين، فقد قاربت القمة المسألة المناخية ورهانات الكوب (الCOP) من زوايا متعددة، إلا أنها تجمع على قاعدة التأكيد على أن ضحايا التغيرات المناخية بالأساس هم الفقراء والشعوب الأصلية وعموم شعوب جنوب كوكب الأرض، وأن مسبيبها هم الأنظمة الإمبريالية، بالإضافة إلى الشركات ورؤوس الأموال العابرة للقارات.

كما ربطت القمة بين الاستغلال المدمر للموارد الطبيعية، وما يرافقه بالضرورة من استغلال للطبقة العاملة ونهب خيرات الشعوب، و ثار الحروب وعودة الاستعمار المباشر والإمعان في عسكرة العالم؛ وبالتالي فإن القمة لم تتردد في إضفاء الطابع الطبقي التحرري على الصراع من أجل عكس مسار التغيرات المناخية والحفاظ على البيئة البشرية. وفي هذا الإطار، استحضرت القمة كذلك ما أكده وكثفه أحد الشعارات المتداولة فيها بالقول: "إن الانشغال بالبيئة خارج إطار الصراع الطبقي مجرد بستنة».

■ ختاما ما هي الرسالة المركزية التي صدرت عن قمت الشعوب من أجل فرض مطالبها وتحقيق التغيير المنشود؟

● انتهت مداولات قمة الشعوب بخلاصة مركزية مفادها أن تحويل هذه المطالب والمشاريع المهمة التي بلورتها القمة إلى واقع، لن يتحقق بالترافع والمناشدات فقط، وانه ليس هناك بديل عن تقوية الجبهة الأممية لتنظيم نضال الشعوب والطبقات العاملة وقوى التقدم المناهضة للامبرالية، في مرحلة أولى من أجل تعزيز المواثيق الدولية لحقوق الشعوب وحقها في سلامة النظم البيئية التي تؤثر في عيشها اليومي وفي مستقبلها، وذلك في أفق خوض المواجهة الأممية الموحدة والحاسمة ضد النظام الرأسمالي البطرياركي المهيمن، وفرض البديل الاشتراكي عبر المعمور لبسط العدالة الاجتماعية والمجالية والعدالة المناخية الفعلية وإنهاء الاستغلال المتوحش للموارد الطبيعية، المرادف لاستغلال الانسان لأخيه الانسان.

إعلان قمة الشعوب نحو مؤتمر الأطراف الثلاثين

فيما يلي نقدم تلخيص لأهم النقط الواردة في بيان لقمة الشعوب المنعقدة يوم 18 نوفمبر 2025 في بيليم دو بار بمنطقة الأمازون البرازيلية:

نحن، قمة الشعوب، المجتمعين في بيليم دو بارا، في منطقة الأمازون البرازيلية، في الفترة من 12 إلى 16 نوفمبر 2025، نعلن لشعوب العالم ما تراكم لدينا من نضالات ومناقشات ودراسات وتبادل للخبرات وأنشطة ثقافية وشهادات، خلال عدة أشهر من التحضير وخلال هذه الأيام التي قضيناها هنا.

إن صعود اليمين المتطرف والفاشية والحروب في أنحاء العالم يُفاقم أزمة المناخ واستغلال الطبيعة والبشر. وتتحمل دول الشمال العالمي والشركات متعددة الجنسيات والطبقات الحاكمة المسؤولية الرئيسية عن هذه الأزمات. نحيّي المقاومة ونتضامن مع جميع الشعوب التي تتعرض لهجمات وتهديدات وحشية من قبل قوى الإمبراطورية الأمريكية وإسرائيل وحلفائهما في أوروبا. لأكثر من ثمانين عامًا، كان الشعب الفلسطيني ضحية للإبادة الجماعية التي ارتكبتها دولة إسرائيل الصهيونية، والتي قصفت قطاع غزة، وهجّرت قسرًا ملايين الأشخاص، وقتلت عشرات الآلاف من الأبرياء، غالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن. إننا نرفض رفضًا قاطعًا الإبادة الجماعية المرتكبة ضد فلسطين. ونُقدّم دعمنا وتضامننا مع أولئك الذين يُقاومون بشجاعة، ومع حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات .(BDS)

في الوقت نفسه، تُكثف الولايات المتحدة وجودها الإمبريالي في البحر الكاريبي، وذلك عبر توسيع نطاق العمليات المشتركة والاتفاقيات والقواعد العسكرية، بالتواطؤ مع اليمين المتطرف، تحت ذريعة مكافحة تهريب المخدرات والإرهاب، كما في عملية «الرمح الجنوبي» التي أُعلن عنها مؤخرًا. ولا تزال الإمبريالية تُهدد سيادة الشعوب، وتُجرّم الحركات الاجتماعية، وتُضفي الشرعية على التدخلات التي لطالما خدمت مصالح خاصة في المنطقة.

لا حياة بدون الطبيعة. لا حياة بدون أخلاق ورعاية. لهذا السبب ... نضع مهمة إعادة إنتاج الحياة في صميم اهتمامنا، وهو ما يميزنا جذرياً عن أولئك الذين يسعون للحفاظ على منطق وديناميكيات نظام اقتصادي يُعطي الأولوية للربح وتراكم الثروة للأفراد.

تسترشد رؤيتنا للعالم بروح الأممية الشعبية، من خلال تبادل المعرفة والحكمة الذي يبني روابط التضامن والنضال والتعاون بين شعوبنا. وتتعزز الحلول الحقيقية بتبادل الخبرات هذا، الذي يتطور داخل مجتمعاتنا وبجهود جماعية . ونحن ملتزمون بتحفيز هذه العمليات وتنسيقها ودعمها. لذا، بعد أكثر من عامين من العمل الجماعي وعقد قمة الشعب، نؤكد ما يلي:

• يُعدّ نمط الإنتاج الرأسمالي السبب الرئيسي لتفاقم أزمة المناخ.

• تُعدّ المجتمعات المهمشة الأكثر تضرراً من الظواهر الجوية المتطرفة والتمييز البيئي.

• تتوسط الشركات متعددة الجنسيات، بالتواطؤ مع حكومات دول الشمال العالمي، مراكز القوة في النظام الرأسمالي العنصري الأبوي، فهي الجهات الفاعلة التي تتسبب في الأزمات المتعددة التي نواجهها وتستفيد منها في الوقت نفسه.

• نعارض أي حل زائف لأزمة المناخ، بما في ذلك تمويل المناخ، الذي يُديم ممارسات ضارة، ويخلق مخاطر غير متوقعة، ويُشتت الانتباه عن الحلول التحويلية القائمة على العدالة المناخية والعدالة لجميع سكان المناطق الأحيائية والنظم البيئية.

• إن فشل النموذج الحالي للتعددية واضحٌ جليّ. فالجرائم البيئية والظواهر الجوية المتطرفة التي تُسبب الموت والدمار تتزايد وتيرتها. وهذا يُظهر فشل العديد من المؤتمرات والاجتماعات العالمية التي وعدت بحل هذه المشاكل، لكنها لم تعالج أسبابها الجذرية.

• يجري تنفيذ التحول في قطاع الطاقة وفقاً لمنطق رأسمالي. فعلى الرغم من التوسع في مصادر الطاقة المتجددة، لم يحدث أي انخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

• وأخيرًا، نؤكد أن خصخصة السلع العامة والخدمات العامة وتحويلها إلى سلع وخدمات مالية تتعارض بشكل مباشر مع مصالح الشعب.

في مواجهة هذه التحديات، نقترح ما يلي:

1. مواجهة حلول السوق الزائفة. لا يمكن أن تبقى مصادر الهواء والغابات والمياه والأراضي والمعادن والطاقة ملكية خاصة.

2. نطالب بمشاركة الشعوب وقيادتها في بناء حلول مناخية.

3. نطالب بترسيم وحماية أراضي الشعوب الأصلية، وكذلك أراضي المجتمعات المحلية الأخرى، لأنهم هم من يضمنون بقاء الغابات.

4. ندعو إلى تطبيق إصلاح زراعي شعبي وتعزيز الزراعة الإيكولوجية لضمان السيادة الغذائية ومكافحة احتكار الأراضي.

5. نطالب بمكافحة العنصرية البيئية من خلال تطبيق سياسات وحلول بيئية. يجب أن تتكامل الطبيعة مع الإسكان، والصرف الصحي، والحصول على المياه واستخدامها، وإدارة النفايات الصلبة، والتشجير، وبرامج الحصول على الأراضي وتقنينها.

6. ندعو إلى التشاور المباشر والمشاركة والإدارة الشعبية لسياسات المناخ في المدن لمواجهة شركات العقارات التي عززت تسليع الحياة الحضرية.

7. نطالب بإنهاء الحروب، ونطالب بنزع السلاح .

8. نطالب بتعويض عادل وكامل عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالناس جراء مشاريع الاستثمار المدمرة.

9. يجب إبراز أهمية عملية الإنجاب، وتقديرها، وفهمها على حقيقتها.

10 نطالب بانتقال عادل، وسيادي، وشعبي يضمن حقوق جميع العمال، فضلاً عن حقهم في ظروف عمل لائقة، وحرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، والحماية الاجتماعية.

11 نطالب بإنهاء استغلال الوقود الأحفوري وندعو الحكومات إلى وضع آليات تضمن عدم انتشار الوقود الأحفوري، بهدف تحقيق انتقال عادل وشعبي وشامل في مجال الطاقة، مع سيادة وحماية وتعويض الأراضي.

12 ندعو إلى تمويل وفرض ضرائب عامة على الشركات والأفراد الأكثر ثراءً.

13 نطالب بعدم توجيه التمويل المناخي الدولي عبر مؤسسات تُفاقم التفاوتات بين الشمال والجنوب العالميين، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

14 ندين تجريم الحركات المستمر، واضطهاد قادتنا الذين يدافعون عن أراضيهم، وقتلهم، وإخفائهم قسرًا، فضلاً عن السجناء السياسيين والفلسطينيين الذين يناضلون من أجل التحرر الوطني.

15 ندعو إلى تعزيز الصكوك الدولية التي تحمي حقوق الشعوب، وحقوقها العرفية، وسلامة النظم البيئية. نحتاج إلى صك دولي ملزم قانونًا بشأن حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات، يستند إلى الواقع الملموس لنضالات المجتمعات المتضررة من الانتهاكات، والمطالبة بحقوق الشعوب وقواعد للشركات.

16 وأخيرًا، نعتقد أن الوقت قد حان لتوحيد الجهود ومواجهة عدونا المشترك. فالتنظيم القوي يُفضي إلى نضال قوي. لذا، فإن مهمتنا السياسية الأساسية هي تنظيم شعوب كل بلد وقارة.

«يا شعوب العالم: اتحدوا

18 نوفمبر 2025

الشبكات الاجتماعية

حدث الأسبوع

من أوجه التناقضات الطبقية بالمغرب:

كارثة البنية التحتية وبذخ المنشآت الرياضية

محمد راشيدي

إن ما يشهده المغرب اليوم من تناقض صارخ بين انهيار البنية التحتية الأساسية للجماهير الشعبية من جهة، وضخ مليارات الدراهم في مشاريع رياضية فخمة لاستضافة كأس أفريقيا ومن بعد بعض مباريات كأس العالم من جهة أخرى، ليس مجرد سوء تخطيط أو خلل إداري عابر، بل هو تجل واضح للتناقض الأساسي في المجتمع الطبقي، حيث توظف موارد الدولة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة والرأسمال المحلي والعالمي، بينما تُترك الجماهير الكادحة لتواجه مصيرها في ظل بنى تحتية متداعية تهدد حياتها اليومية. حين تجرف الفيضانات شوارع آسفي وتنهار البنايات في فاس القديمة، يسارع الخطاب الرسمي والإعلام البرجوازي إلى وصفها بالكوارث الطبيعية أو القضاء والقدر، لكن التحليل المادي الجدلي يكشف أن هذه الكوارث ليست طبيعية بالمرة، بل هي نتاج مباشر لسياسات طبقية واعية، فالبنية التحتية المتهالكة من شبكات الصرف الصحي القديمة إلى المباني السكنية غير المؤهلة هي انعكاس لعقود من الإهمال الممنهج.

الدولة الرأسمالية التابعة في المغرب، كغيرها من الأنظمة الكومبرادورية، لا تستثمر في احتياجات الطبقات الشعبية إلا بالقدر الأدنى الذي يمنع الانفجار الاجتماعي، فالصيانة والتطوير والتحديث للبنى التحتية الأساسية لا تحقق أرباحاً سريعة للرأسمال، ولا تخدم مصالح الطبقة الحاكمة في تعزيز هيبتها الدولية، وحين نتحدث عن البنية التحتية المتهالكة فإننا نتحدث عن آلاف العائلات التي تسكن في بيوت آيلة للسقوط، عن أحياء بأكملها محرومة من شبكات صرف صحي فعالة، عن طرق غير معبدة تتحول إلى مستنقعات مع أول أمطار، وهذا الواقع ليس نتيجة نقص الموارد كما يُدّعى، بل نتيجة لخيارات سياسية واقتصادية واعية تعكس بنية السلطة الطبقية. بينما تنهار البيوت على رؤوس ساكنيها وتغرق المدن بمياه الأمطار، تُضخ مليارات الدراهم في بناء وتجديد ملاعب رياضية فخمة وفنادق خمس نجوم وبنى تحتية سياحية ورياضية لاستضافة كأس أفريقيا و كأس العالم، وهذا التناقض ليس عبثيا بل يخدم وظائف محددة في الاقتصاد السياسي للنظام، فالمشاريع الرياضية الضخمة تُتيح فرصاً هائلة لتراكم رأس المال عبر عقود البناء والخدمات التي غالباً ما تذهب للشركات الكبرى المرتبطة بالطبقة الحاكمة، إنها آلية لنقل الثروة العامة إلى جيوب الأوليغارشية الحاكمة.

كما أن هذه المشاريع تخدم وظيفة أيديولوجية بامتياز وهي صرف أنظار الجماهير عن معاناتها اليومية عبر المخدر الجماعي للرياضة والفرجة، فكما قال ماركس عن الدين يمكن القول إن الرياضة في سياقها الاستهلاكي الحالي هي أفيون الشعوب الحديث، واستضافة الأحداث الرياضية الكبرى تمنح النظام هيبة دولية وتلميعاً لصورته خاصة أمام الرأسمال الإمبريالي والمؤسسات المالية الدولية بينما تُخفي الواقع البائس للجماهير، وحين تختار هذه الدولة الاستثمار في الملاعب بدلاً من المدارس وفي الفنادق الفخمة بدلاً من المستشفيات وفي البنية التحتية السياحية بدلاً من شبكات الصرف الصحي فهي لا تخطئ في حساباتها بل تنفذ وظيفتها الطبقية بدقة.

المغرب كجزء من النظام الرأسمالي العالمي يحتل موقع التبعية في التقسيم الدولي للعمل واقتصاده مُهيكل لخدمة مصالح الرأسمال الأجنبي الفرنسي والأوروبي والخليجي بشكل خاص عبر استخراج الموارد الطبيعية واستغلال العمالة الرخيصة وتحويل الفوائض إلى الخارج، والمشاريع الكبرى كاستضافة كأس أفريقيا تدخل في إطار التحديث التابع حيث يتم الاستثمار في قطاعات محددة كالسياحة والرياضة والعقار التي تخدم الرأسمال العالمي والنخبة المحلية بينما تُهمل القطاعات الحيوية التي تخدم التنمية المستقلة والحقيقية لصالح الجماهير. الخطاب الرسمي يقدم هذه المشاريع الرياضية الضخمة كرافعة للتنمية وإشعاع دولي للمغرب لكن هذا خطاب أيديولوجي يُخفي الواقع المادي فالتنمية الحقيقية تُقاس بمستوى معيشة الجماهير بتوفر السكن اللائق والصحة والتعليم والبنية التحتية الأساسية لا بعدد الملاعب الفخمة، وهذا الخطاب ينتج وعياً زائفاً لدى قطاعات من الجماهير التي قد ترى في استضافة الأحداث الرياضية مصدر فخر وطني بينما تعاني يومياً من البطالة والفقر وانعدام الخدمات الأساسية، وهنا يتجلى دور الأيديولوجيا البرجوازية في إخفاء التناقض الطبقي وتحويل الانتباه عن الصراع الحقيقي، إن التناقض بين فيضانات آسفي وانهيارات فاس من جهة وبذخ ملاعب كأس أفريقيا من جهة أخرى ليس تناقضاً أخلاقياً أو إدارياً فحسب بل هو التعبير المكثف عن التناقض الطبقي الأساسي في المجتمع المغربي الذي يضع احتياجات رأس المال ومصالح النخبة الطفيلية فوق حياة وكرامة الملايين من الكادحين.